دور المؤسسة العسكرية فى إدارة الانتقال السياسى فى تشاد منذ عام 2021

أ. أسامة عبد العليم محمود(*)

- **مُلخص:**

تحظى تشاد بموقع جغرافى فرض عليها تحديات أمنية معقدة، سواء من جهة دول الجوار المباشر التى تمثل الحدود معها تهديداً أمنياً مباشراً، أو عن طريق الامتدادات الإقليمية فى إقليم مشتعل، خاصةً فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب فى إقليم الساحل الافريقى. ومن خلال سيطرتها على الحدود الهشة، ولا سيما مع دول الجوار الضعيفة مثل ليبيا والنيجر وإفريقيا الوسطى والسودان، أضحت تشاد عامل استقرار وركيزة استراتيجية وشريكاً أساسياً فى الحرب على الإرهاب مع الدول الغربية فى منطقة الساحل، وكانت من أهم الدول التى نفذت جهوداً متميزة لمكافحة الإرهاب فى تلك المنطقة، ولا سيما باتخاذها زمام المبادرة فى الحرب على جماعة "بوكو حرام"، ومساعدة فرنسا ضد الجماعات الجهادية فى شمال مالى. وتواجه تشاد تحديات داخلية متصاعدة مرتبطة فى جزء منها بالسياق الإقليمى الضاغط وانعكاساته على الداخل، والجزء الآخر مرتبط بهوية النظام السياسى والاجتماعى القائم، الذى فرض الصراعات الاجتماعية والقبلية، والتى اتخذت طابع الصراعات المسلحة، حتى انتهى الأمر بمصرع الرئيس إدريس ديبى أثناء مشاركته مع الجيش فى القتال ضد الجماعات المتمردة فى شمال البلاد فى أبريل 2021. كل ذلك كان سبباً فى أن تكون المؤسسة العسكرية فى تشاد مكوناً رئيسياً من المشهد السياسى التشادى، إلا أن مقتل ادريس ديبى وتكوين مجلس عسكرى برئاسة ابنه محمد ادريس ديبى لإدارة مرحلة انتقالية تضمن إعادة السلطة إلى المدنيين جعل المؤسسة العسكرية متصدرة للمشهد السياسى ومتحكمة فيه.

الكلمات المفتاحية: المؤسسة العسكرية، المراحل الانتقالية، تشاد

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

The role of the Chadian Military in Managing the Political Transition Since 2021

Osama Abdel alliem

- **Abstract**

Chad has a geographical location that imposes complex security challenges on it, whether on the part of the immediate neighboring countries, with which the borders represent a direct security threat, or through regional extensions in a region on fire, especially with regard to combating terrorism in the African Sahel region. Through its control of the fragile borders, especially with weak neighboring countries such as Libya, Niger, Central Africa and Sudan, Chad has become a factor of stability, a strategic pillar and an important fundamental partner in the war on terrorism with Western countries in the Sahel region, and it has been one of the most important countries that have implemented distinguished efforts to combat terrorism. In that region, especially by taking the initiative in the war against the "Boko Haram" group, and helping France against jihadist groups in northern Mali. Chad faces mounting internal challenges, partly linked to the pressing regional context and its repercussions internally, and partly linked to the identity of the existing political and social system, which imposed social and tribal conflicts, which took the character of armed conflicts, until the matter ended with the death of President Idriss Deby while participating with the army in the fighting. Against rebel groups in the north of the country in April 2021. All of this caused the military institution in Chad to be a major component of the Chadian political scene. However, the killing of Idriss Déby and the formation of a military council headed by his son, Mohamed Idriss Déby, to manage a transitional phase that ensures the return of power to civilians, made the military institution at the forefront of the political scene and controlling it.

Keywords: Military institution, Transitional stages, Chad

- **مقدمة:**

تؤكد الخبرة الأفريقية أن المؤسسة العسكرية مارست دوراً فاعلاً ومؤثراً فى المراحل الإنتقالية، وما تتضمنه تلك المراحل من عمليات إنتقال للسلطة، وإدارة قضايا إجتماعية وأمنية وإقتصادية. وعادةً ما شهدت دولة ما بعد الإستعمار فى أفريقيا وجود العديد من العوامل التى تمثل بيئة خصبة لوقوع الإنقلابات العسكرية، كالفقر، والفساد، وتراجع مؤشرات التنمية الإقتصادية والإجتماعية. وأتت الثمانينيات والتسعينيات وتراجعت بعض الأنظمة الدكتاتورية ضمن ما اصطلح على تسميته الموجة الثالثة للتحول الديمقراطى، ولكن استمر تأثير الجيوش فى الفترات الانتقالية لهذه الدول عاملاً حاسما فى نجاح موجات التحول الديمقراطى أو فشلها. وبرغم تراجع حدوث الإنقلابات العسكرية، التى ربما كان أحد أسبابه انعدام الحاجة لدى الأطراف الخارجية الدولية للعمل على إحداث إنقلابات عسكرية تأتى بأنظمة حكم متعاونة أو تابعة لها، حيث أن التحولات الدولية والإقليمية أسهمت فى جعل العديد من أنظمة الحكم فى أفريقيا متعاونة بصورة طوعية مع تلك القوى وتضمن عدم تعرض مصالحها للخطر، إلا أن هذا التراجع لم يرافقه تراجع فى سيطرة العسكريين على زمام الحكم فى معظم الدول الافريقية. إلى أن شهد العقد الأخير عودة ظاهرة الإنقلابات العسكرية من جديد فى عدد من الدول الأفريقية وخاصة فى إقليم غرب أفريقيا وجنوب الصحراء.

أولاً: أهمية الدراسة

1-الأهمية العلمية:

أهمية فهم دور المؤسسة العسكرية فى إدارة المرحلة الانتقالية فى تشاد عقب وفاة الرئيس وانتقال السلطة لمجلس عسكرى منذ ابريل 2021، فى تحول غير دستورى، وما ترتب عليه من إشكاليات سياسية واجهت الانتقال السلمى للسلطة فيها، تلك الإشكاليات التى غالباً ما تعانى منها معظم الدول الأفريقية خاصةً جنوب الصحراء. كذلك شح المكتبة العربية من مراجع تهتم بالشأن الأفريقى الداخلى خاصةً فيما يتعلق بالعسكريين ودورهم فى الحياة السياسية داخل تلك الدول.

2- الأهمية العملية:

على مدار العقدَيْن الأخيرين عاد الجيش للمشهد السياسى فى افريقيا، خاصة جنوب الصحراء، عبر أكثر المسارات شيوعاً وتقليدية، وهو الانقلاب العسكرى/ الدستورى. ففرض ذلك على الباحثين فى الشؤون الافريقية مزيداً من البحث والتحليل فى دور المؤسسة العسكرية فى إدارة المراحل الانتقالية فى الدول الأفريقية.

ثانياً: إشكالية الدراسة

تطرح الدراسة مسألة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنخب السياسية وتأثير تلك العلاقة على إدارة المراحل الانتقالية حتى إتمام الانتقال السلمى للسلطة، وأى إشكاليات تتعلق بالمراحل الانتقالية. وعلى هذا تسعى الدراسة لمعالجة تساؤل رئيسى يتعلق بتحديد طبيعة الأدوار التى تقوم بها المؤسسة العسكرية خلال المراحل الانتقالية وذلك بدراسة حالة تشاد.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة

1- كيف تنجح النخب العسكرية فى السيطرة على الحكم فى الدول الافريقية؟

2- كيف يمكن أن تنجح النخب العسكرية فى أفريقيا فى وضع الترتيبات الدستورية والقانونية المنظمة للانتقال وتشكيل مؤسسات الحكم؟

3- ما هى الدرجة والشكل الذى يمكن من خلالهما للعسكريين المشاركة فى الحياة السياسية؟

رابعاً: الإطار المكانى والزمانى للدراسة

تركز الدراسة على حالة تشاد، مع اتساع نطاق التحليل فى بعض المواضع للوصول إلى استنتاجات عامة تتعلق بأدوار المؤسسة العسكرية فى المراحل الانتقالية فى أفريقيا ككل. وعلى الرغم من تعدد تجارب تدخل المؤسسة العسكرية لإدارة مراحل انتقالية فى تشاد، تركز الدراسة على التطورات التى بدأت فى ابريل من عام 2021.

خامساً: منهجية الدراسة

تم استخدام عدد من الاقترابات تتلاءم وطبيعة الدراسة. ولتفسير طبيعة سلوك المؤسسة العسكرية فى علاقتها بالسياسة والسلطة الحاكمة والمجتمع، تم الاعتماد على

اقتراب المؤسسية الجديدة الذى يفسر السلوك البشرى داخل المؤسسات، ودور المعايير والقيم والمعتقدات والرأى العام التى تشكل دور المؤسسة، والعلاقات بين أفرادها داخل المؤسسة الواحدة وعلاقاتهم بباقى المؤسسات من ناحية أخرى. واقتراب تحليل الدور لدراسة طبيعة دور المؤسسة العسكرية داخل الأنظمة الحاكمة فى الدول الأفريقية ومدى ملائمة هذا الدور مع الأدوار المتعارف عليها دولياً ودستورياً.

سادساً: تقسيم الدراسة

تناولت الدراسة تطور المؤسسة العسكرية فى تشاد والإطار القانونى المنظم لعلاقتها بالشأن السياسى فى المبحث الأول، ودور المؤسسة العسكرية فى تشاد فى وضع الترتيبات القانونية والدستورية المنظمة للانتقال وتشكيل مؤسسات الحكم الانتقالى كمبحث ثانى، أما المبحث الثالث فكان دور المؤسسة العسكرية فى تشاد فى إطلاق الحوار السياسى والمصالحة الوطنية.

المبحث الأول: تطور المؤسسة العسكرية فى تشاد والإطار القانونى المنظم لعلاقتها بالشأن السياسى

يُعد الجيش التشادى من أقوى جيوش منطقة الساحل والصحراء إذا ما قورن بجيوش الجوار، مثل مالى والنيجر وبوركينا فاسو والتى احتلت المرتبة 110 و119 و121 عالمياً بالترتيب، فى حين احتلت تشاد المرتبة 15 فى افريقيا وفق المؤشر العالمى للقدرات العسكرية لعام 2023 للدول الأقوى عسكرياً[1].

أولاً: تطور المؤسسة العسكرية فى تشاد وقدراتها القتالية

يعود تاريخ إنشاء المؤسسة العسكرية التشادية إلى حقبة الإستعمار الفرنسى خاصة فى فترة الحرب العالمية الثانية، حيث كانت تشاد أحد أهم القواعد الجوية للحلفاء[2].

[1] **Global Firepower**, 2023 Military Strength Ranking, available.

[2] Njoki N. Wane, **A Glance at Africa Paperback** (Indiana, Author House Publishers, June 9, 2009) P. 22.

1- تطور المؤسسة العسكرية فى تشاد

كانت وحدات من الجيش الفرنسى تتولى مسئولية الأمن فى تشاد، وجعل ذلك القوة المحلية غير ضرورية، وتم تقييد حجم الجيش التشادى. لكن بحلول عام 1966، شجع رحيل الإدارة الفرنسية من محافظة بوركو إنيدى-تيبستى ذات الكثافة السكانية المنخفضة فى الشمال القوات المنشقة على التمرد، واستلزم ذلك التوسع فى الجيش، إلى أن وصل إلى 3800 مقاتل بحلول 1971، إضافة الى سرية مظليين قوامها 350 تشادياً تم تدريبهم على يد مدربين إسرائيليين فى قاعدة فى زائير. وزودت الحكومة قوات الأمن فى الدرك الوطنى، بقوة أكثر من 1600 فرد، وأنشئت قوة أخرى هى الحرس الوطنى والذى ضم ما لا يقل عن 3500 فرد. وباستثناء الحراس الوطنى، تشكلت المكونات الأمنية الأخرى بشكل أساسى من المجموعات العرقية الجنوبية، وتم بذل جهود لتجنيد الشماليين، الذين على الرغم من سمعتهم كمحاربين شرسين، لم ينجذبوا إلى الانخراط فى جيش محترف[1].

ويذكر أن الجيش الوطنى فى تشاد أدى دوره فى صد العدوان الخارجى حين انتصر الجيش التشادى فى حرب ليبيا على تشاد فى عدة معارك منها معارك فايا عام ١٩٨٣، وفادا ووادى الدوم عام ١٩٨٧، ومعركة قاعدة معاطن السارة الليبية من نفس العام، حيث كانت المعركة الحاسمة وخلالها أسر قائد القوات الليبية آنذاك العقيد خليفة حفتر ومئات الضباط والجنود الليبيين[2]. وبرغم أن الانتصارات العسكرية فى هذه الفترة أضفت إحساساً بالفخر الوطنى والوحدة للجيش التشادى، إلا أن العداوات والتنافسات العرقية ظلت قائمة، وكانت معدلات حالات الهرب والتغيب غير القانونى مرتفعة، وتؤثر على أداء الجيش.

---

[1] Thomas Collelo (Ed.), **Chad a country study**, Library of Congress Cataloging, 25 Seb. 1990. PP. 175-177.

[2] جبرين عيسى، إشكالية إنتقال السلطة فى أفريقيا مع التطبيق على تشاد من 1980-2016، **المركز الديمقراطى العربى**، 17 أبريل 2016.

وفى الحرب على الارهاب، تعد دولة تشاد أهم القوى الإقليمية فى مواجهة الحركات الإرهابية منذ 2014 فى منطقة بحيرة تشاد، حيث تنشط المجموعات التابعة لحركة بوكو حرام. وامتد دور تشاد لدعم دول الساحل، فكانت ضمن تحالف مجموعة دول الساحل الخمسة (G5)، وقامت بدور عسكرى أساسى ضمن جهود هذا التحالف فى مواجهة الإرهاب، حيث تشارك ضمن القوات المشتركة لمجموعة دول الساحل المنتشرة فى المثلث الواقع بين بوركينا فاسو ونيجيريا ومالى[1].

وتعد تشاد أحد القوعد الأمامية للعسكرية الفرنسية، فكانت العاصمة انجامينا مركز قيادة عملية "برخان" وكان يتمركز بها ما يقرب من 1000 جندى إلى جانب عدد من طائرات ميراج 2000 المقاتلة، علاوة على ذلك، فلفرنسا قاعدتين أماميتين للعمليات بتشاد أحداهما فى فايا لارجو بوسط البلاد لرصد الحدود الشمالية مع ليبيا وأخرى فى أبشى بالقرب من الحدود مع السودان وإفريقيا الوسطى[2].

2- الامكانيات والقدرات القتالية

اكتسبت القوات التشادية، ولا سيما القوات البرية، خبرة قتالية حديثة خاصةً بعد مشاركتها مع القوات الفرنسية فى عملية "سيرفال" ومن بعدها عملية "برخان" ضد المتطرفين فى مالى. وتبلغ نسبة الإنفاق العسكرى لتشاد حوالى 2.28% من إجمالى الناتج المحلى، حيث تُقدّر ميزانية وزارة الدفاع فى تشاد بنحو 293 مليون دولار[3]. ووفقاً لتقرير مؤسسة Global Fire Power لعام 2023 فإن حوالى 3.628.000 شاب تشادى قابل للتجنيد إذا ما نشبت حرب، إضافة إلى حوالى 359 ألف يصلون سنوياً إلى السن القانونى للتجنيد.

---

[1] محمد السبيطلى، **تشاد بعد إدريس ديبى: أزمة النظام ومأزق الإقليم** (الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، مايو ٢٠٢١).

[2] بلال المصرى، بعد مصرع إدريس ديبى: هل آن أوان الإنسحاب العسكرى الفرنسى من الساحل؟، **صحيفة رأى اليوم** (القاهرة، 14 ابريل2021).

[3] The Military Balance 2017, The Annual Assessment of Global Military Capabilities and Defense Economics, IISS, P.503

وتتكون المؤسسة العسكرية فى تشاد من[1]:

١- القوات البرية حيث يضمّ الجيش التشادى ما يزيد عن 33.000 ألف جندى نظامى تقريباً، إضافة إلى نحو 5.000 جندى ضمن قوات شبه العسكرية، وتمتلك القوات البرية نحو 90 دبابة، 2764 مركبة قتال، 10 قطع مدفعية ذاتية الحركة، 51 قطعة مدفعية مجرورة، 20 راجمات صواريخ مختلفة الأعيرة.

٢- قوات الحرس الجمهورى حوالى 10,000 مقاتل وهى الاكثر فاعلية وجاهزية وغير تابعة لرئاسة الأركان بل تتبع رئاسة الجمهورية مباشرةً ما يجعل ولاءها للرئيس.

٣- القوات الجوية وهى قليلة العدد بها ما يقرب من 500 جندى، ويبلغ إجمالى عدد الطائرات الحربية حوالى 32 طائرة (6 طائرات هجومية، 6 طائرة نقل، 4 طائرات للتدريب، 16 طائرة هليكوبتر منها 3 طائرات هجومية). كما تمتلك تشاد 51 مطاراً جوياً، ويصل طول الطرق البرية بها إلى 40 ألف كيلومتر.

وتتميز المؤسسة العسكرية التشادية بمجموعة من السمات أبرزها:

1- العامل القبلى هو الحاسم فى الولاء داخل المؤسسة العسكرية، فغالباً ما يقدم على الولاء للمؤسسة.

2- أن كل الثورات المسلحة التى مرت بتشاد كانت تستمد قوتها العسكرية من انشقاقات داخل الجيش التشادى فمعظم القيادات العسكرية التى قادت الحركات المسلحة المتمردة ضد النظام كانت جزء من المؤسسة العسكرية. ودائماً ما كان تردى الأوضاع المعيشية لأفراد الجيش وتأخير دفع الرواتب والفساد داخل المؤسسة العسكرية فى مقدمة العوامل التى تدعم اللجوء للمعارضة المسلحة.

3- عدم التزام المؤسسة العسكرية الحياد فى الصراع السياسى بين المتنافسين السياسيين، وتدخلها لمساندة جهة على أخرى، وإنحياز النخبة العسكرية للحاكم، كانت أسباب رئيسية فى عدم إستقرار تشاد منذ إستقلالها، وساهم بشكل كبير فى إرباك الحياة السياسية.

[1] Global Firepower, 2023 Military Strength Ranking, **Op.cit.**

ثانياً: علاقة المؤسسة العسكرية فى تشاد بالشأن السياسى

يشير إيرل كونتيه مورجان فى مقال له بعنوان "الصراع والعسكرة فى افريقيا: الاتجاهات السابقة والسيناريوهات الجديدة" إلى أن أصل التمرد داخل الدول الافريقية يرجع إلى تنازع الشرعية بين حكام البلاد والمجموعات العرقية، فضلاً عن الظلم والتهميش الواقع على بعض المكونات الاثنية، ما يجعل النخب السياسية والدينية والإجتماعية تسعى إلى تجييش أتباعها على أساس إثنى وعرقى ضيق، يهدد وحدة الدولة، فتتفاقم أزمة الاندماج الوطنى ويضعف الإحساس بالهوية المشتركة لدى المواطنين[1]. وهذا الأمر هو ما ينطبق تماماً على الحالة التشادية.

تتمتع تشاد بأهمية خاصة للاستراتيجية الفرنسية فى الساحل الافريقى، وهذا ما جعل نظام حكم أسرة ديبى فى انجمينا يحظى بدعم قوى من فرنسا حيث تدخلت باريس فى عدة مرات لإنقاذ نظام إدريس ديبى من السقوط، وهو الأمر الذى مازال مستمراً مع ديبى الابن، حيث تولى محمد إدريس ديبى بعد مقتل أبيه رئاسة المجلس العسكرى الانتقالى ووعد بإعادة السلطة إلى المدنيين عبر انتخابات "حرة وديموقراطية"، كما وعد بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة. وقد سمحت الاضطرابات والتوسع الروسى الملحوظ فى البلدان المجاورة لديبى الابن بالاستفادة من مكانته كواحد من آخر شركاء الدول الغربية المتبقين فى المنطقة. وجاءت الجهود التى بذلها ديبى لضمان خلافته الأسرية فى سياق إقليمى تميز بالاضطرابات والتعددية القطبية المتنامية، فالذى يهيمن عليه الغرب وتقوده الولايات المتحدة يتآكل مع تزايد نفوذ الصين وروسيا وعدد من القوى الإقليمية المجاورة فى ليبيا والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، وأصبحت دول مثل روسيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة لاعبين رئيسيين فى الصراعات الأخيرة أو الجارية. وحتى الآن، فإن عدم الاستقرار الإقليمى هذا بمثابة نعمة لديبى، حيث هناك أوجه تشابه بين نهج الرئيس الابن واستراتيجية والده نحو تعزيز فرص النظام فى البقاء من خلال المحافظة على تشاد كلاعب إقليمى لا غنى عنه[2].

---

[1] Michael Tantoh, West Africa: France Losing Its Grip on Former African Strongholds؟, **ALLAFRICA**, 24 November 2022.

[2] Wolfram Lacher, **Chad Navigates Multipolar Disorder** (Megatrends Afrika, Policy Brief, 19 DEC 2023). P.2.

وتعرض الاتحاد الأفريقى لانتقادات بسبب استجاباته غير المتسقة للانقلابات الافريقية، ولم يفرض مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الافريقى عقوبات أو يعلق عضوية تشاد بعد التغيير غير الدستورى فى السلطة، على عكس الانقلابات السابقة فى السودان ومالى واللاحقة فى النيجر. ويعكس هذا القرار ميلاً إلى قبول الاستقرار الذى توفره النخب السياسية الاستبدادية فى مواجهة الأزمات الأمنية على حساب المبادئ الديمقراطية والدستورية[1].

لا تطل تشاد على فضاءات جيوسياسية متعددة، لكن موقعها بين السودان وليبيا والنيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا والكاميرون، منحها موقعاً مميزاً بالنسبة إلى القوى الغربية وخاصة فرنسا، وصاغ طبيعة مشاركتها في الحرب على الإرهاب فى منطقة الساحل، حيث تنتشر أعمال الإرهاب فى معظم دول الجوار الجغرافى، فى الوقت الذى تملك فيه هذة الدول جيوشاً ضعيفة من حيث التسليح والقدرات والإمكانيات العسكرية، وساعد تشاد على تعزيز قوتها العسكرية فى إطار هذا المحيط الإقليمى المضطرب، الذى يشهد حالةً من غياب الاستقرار والأمن. ولتنطلق من مركزها إمكانية متابعة وإدارة مصالح تلك القوى الكبرى فى الدول المجاورة لها[2].

أيضاً أعطت التدخلات العسكرية لتشاد خارج حدودها الفرصة فى تعزيز نفوذها الإقليمى، والتى أصبحت أداةً رئيسية فى السياسة الخارجية التشادية. ومن ثَمّ، أصبحت القوى الدولية تعتمد بشكلٍ كبير على تشاد فى حل معضلات الأمن الإقليمى فى الساحل والصحراء، فمقارنة بجيوش دول الجوار، يتبين مدى قوة الجيش التشادى فى الإقليم، الأمر الذى دفع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا إلى جعلها شريكاً أساسياً فى الحرب على الإرهاب فى الساحل والصحراء[3]. وكذلك فإن قيادة أفريكوم الأمريكية تعول

---

[1] Mvemba Phezo Dizolele and Anastasia Strouboulis, **Keeping Chad's Transition on Track**, Center for Strategic & International Studies, April 19, 2022.

[2] منى عبد الفتاح، خلفيات المطالبة بطرد الوجود الفرنسى من تشاد، **اندبنتنت عربية**، 16 مايو 2022.

[3] Celeste Hicks, Chad and The West: Shifting the Security, Burden? **Africa Policy Brief** (EGMONT Royal Institute for International Relations, No. 13-7 ،July 2015) P. 1

كثيراً على الجيش التشادى فى محاربة الإرهاب فى أفريقيا حيث أنشئت القوات الأمريكية قاعدة عسكرية صغيرة قرب العاصمة انجمينا منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، وتم عقد عدة إتفاقيات بين الحكومة التشادية والأمريكية فى مجال مكافحة الإرهاب[1].

قامت تشاد ايضاً بالتدخل بالوكالة فى عدد من حالات الصراعات الداخلية الأفريقية. شاركت القوات التشادية فى حرب الكونغو عام ١٩٩٨ لدعم الرئيس لوران كابيلا. وفى افريقيا الوسطى ساندت الرئيس بوزيزى للوصول إلى السلطة عام 2003. وبعد ذلك ناصرت معارضيه حين دعمت القوات التشادية إنقلاب متمردى السيليكا ضد بوزيزى فى أواخر 2013. وكان لتشاد حضور عسكرى فى أزمة الصراع على السلطة فى ساحل العاج عام 2011 بين الحسن وتارا ولوران جباجبو. أيضاً برهنت تشاد على التزامها بحفظ السلام الإقليمى حين اعلنت انضمام 850 جنديّاً تشادياً إلى قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الافريقى فى جمهورية إفريقيا الوسطى، قبل أن تعلن سحبهم فى أبريل 2014 عقب اتهامات لجنودها بانتهاكات لحقوق الإنسان في البلاد. وكذلك كان لتشاد حضور فى أزمتى ليبيا والسودان على المستويين السياسى والعسكرى، إذ تملك علاقات مميزة بالجماعات القبلية المتداخلة مع تشاد فى الجنوب الليبى والغرب السودانى، ولعل ذلك ما جعل الاتهامات حاضرة لها فى السودان على خلفية ما تم تداوله من دعم تشادى للمحاولة الانقلابية ضد البشير التى شنت من دارفور عام 2008، ودحرت فى مايو من العام نفسه على أبواب أم درمان، كما كثرت التكهنات حول طبيعة علاقاتها بقادة القبائل الدارفورية خصوصاً فى مطلع 2019 بعد الإطاحة بالبشير[2].

[1] Nick Turse, **Why is the US military so interested in Chad**?, the Nation, November 2014

[2] أمانى الطويل، **الازمة التشادية ملامح المشهد وتداعياته** (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية).

لم يقتصر دور المؤسسة العسكرية فى تشاد على حماية البلاد إضافة لدورها فى النزاعات والحروب الاقليمية فقط، ولكن للمؤسسة العسكرية تاريخ فى الحياة السياسية الداخلية مقارنة بباقى النخب في الساحة السياسية التشادية، حيث كان للنخبة العسكرية دوراً حاسماً فى كل التغييرات السياسية فى تشاد منذ الإستقلال. ففى عام ١٩٧٥ قام الجنرال فليكس مالوم بأول انقلاب فى تشاد على الرئيس انجارتا تمبلباى وذلك لقطع الطريق على جبهة "فرولينا" التى يتزعمها إبراهيم أباتشا لإسقاط النظام بالكامل، وذلك بعد ثورة قادها مسلمى تشاد ضد حكم الرئيس تمبلباى، الذى قام بحل جميع الأحزاب إلا "الحزب التقدمى التشادى" الذى ينتمى إليه، وقام بفرض الضرائب الباهظة على الشعب، وانتشر الفساد والمحسوبية فى إدارة الدولة فى فترة حكمه.

كما لعبت المؤسسة العسكرية دوراً حاسم فى تغيير نظام الرئيس حسين حبرى، وذلك حين رفض الجيش القتال ضد قوات حركة الخلاص الوطنى التى يقودها إدريس ديبى والمدعومة من السودان وليبيا وفرنسا، وتمت الاطاحة بنظام حبرى عام 1990.

وأخيراً وعقب وفاة ادريس ديبى أعلن المتحدث باسم الجيش فى 20 أبريل 2021، عن تشكيل مجلس عسكرى انتقالى من 14 جنرالاً بقيادة الجنرال محمد إدريس ديبى (منهم 10 من قبيلة الزغاوة وهى قبيلة ديبى و12 منهم مسلمون من الجزء الشمالى من البلاد واثنان فقط من المحافظات الجنوبية والتى بها كتلة سكانية مسيحية)، ليقود البلاد لفترة انتقالية 18 شهراً تُجرى بعدها انتخابات حرة. واتُخذت عدداً من القرارات، منها حل الحكومة، وإلغاء العمل بالدستور، وإغلاق الحدود. وتفاعلت الأطراف مع إعلان الجيش بمستويات مختلفة، وتعاملت المعارضة السياسية معه بشكوك، خوفاً من توجه العسكريين للتوريث. **وجاءت ردود الفعل على الإعلان العسكرى متباينة كالتالى**[1]:

1- وجد ترحيباً من فرنسا والقوى الغربية باعتبار أنه يحفظ البلاد من الانزلاق إلى موجة عنف واحتراب أخرى، فى غياب بديل غير معروف بالنسبة لهم، وربما بحثاً عن محاولات ترميم لنظام ديبى، الذى يعتبر أقوى حلفائهم فى المنطقة.

[1] محمد صالح عمر، تشاد والتطورات المتسارعة.. تعرف على طبيعة الصراع واتجاهاته، **الجزيرة نت**، 25 ابريل 2021.

2- رفضت القوى السياسية التشادية فى أغلبها المجلس العسكرى وحلّ الدستور، لأنه تقويض للعملية الديمقراطية ولو فى أدنى صورها وأشكالها. أيضاً المعارضة المسلحة من جانبها رفضت المجلس العسكرى، واعتبرته التفافاً وتكراراً لحكم ديبى، موضحة أنها ستصعد من عملياتها العسكرية وتواصل القتال حتى إسقاط ما بقى من حكم ديبى.

3- أعلنت مجموعة من ضباط الجيش رفضها لرئيس المجلس العسكرى وليس المجلس العسكرى فى ذاته، الأمر الذى اعتبره البعض خلافاً داخل عائلة الحكم.

وبدا واضحاً وقتها أن جميع الأطراف شرعت فى محاولة لرفع سقفها ومواقفها استعداداً للمرحلة الانتقالية، وبحثاً عن تحقيق مكاسب أكبر فى مرحلة ما بعد الانتقالية. وفى يونيو 2021 احتضنت لومى عاصمة توجو حواراً تشاورياً جمع بين وزير خارجية توجو روبرت دوسى وستة من فصائل المعارضات العسكرية والسياسية التشادية وهى (الجبهة الشعبية للنهضة الوطنية، جبهة الوفاق من أجل التغيير فى تشاد، جبهة الأمة من أجل الديمقراطية والعدالة بتشاد، المجلس الوطنى للتنمية والإصلاح، المجلس الوطنى للإصلاح، اتحاد القوى من اجل الديمقراطية والتنمية) وقد كان شرط فصائل المعارضة فى هذا الحوار أن يوافق المجلس العسكرى الانتقالى على الشرعية الدستورية. ولم تسفر أى نتائج عن هذا الحوار، ربما لتزامنه مع تأجج الوضع الأمنى أثناء المسيرة التى دعت إليها جمعيات المجتمع المدنى فى العاصمة انجمينا[1].

ويمكن القول بأن **المجلس العسكرى الانتقالى استطاع السيطرة على الوضع الداخلى فى البلاد لأسباب ثلاث رئيسة هى**[2]:

1- رغبة المواطنين فى استتباب الأمن والاستقرار، وخوفهم من الانجراف لحروب أهلية.

---

[1] آدم يوسف، مستقبل المعارضة التشادية المسلحة ما بعد مقتل الرئيس إدريس ديبى: الواقع والمآل، **متابعات أفريقية** (الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد ١٧، أغسطس 2021) ص25.

[2] **المرجع السابق**، ص ص 23: 24.

2- ضعف الأحزاب السياسية بالداخل مما جعل الفرصة أمام المجلس العسكرى كبيرة والمنافسة ضعيفة.

3- الدعم الإقليمى من دول الجوار، ووالدعم الدولى عبر المؤسسات المختلفة.

وبالرغم من الاستقرار النسبى فإن المشهد فى تشاد خلال الفترة الانتقالية تميز بوجود صراعات داخلية عدة، منها الصراع داخل الحاضنة القبلية لأبناء الزغاوة، والاحتجاجات والمظاهرات، والاختلافات حتى داخل المؤسسة العسكرية، وضعف التحالفات بين المجلس العسكرى والقبائل التشادية، ما مثل تهديداً لمستقبل المجلس العسكرى الحاكم فى تشاد. وجسد ذلك التهديد إعلان المتحدث باسم الحكومة التشادية، عزيز محمد صالح، عن محاولة انقلابية فاشلة تمكنت الحكومة من إحباطها، كان يقودها رئيس المنظمة التشادية لحقوق الإنسان بحر الدين بردى تارجيو، ومعه 11 ضابطاً، وتم إلقاء القبض على المتورطين فى هذه المحاولة فى ديسمبر 2022[1].

المبحث الثانى: دور المؤسسة العسكرية فى تشاد فى وضع الترتيبات القانونية والدستورية المنظمة للانتقال وتشكيل مؤسسات الحكم

بالرغم من أن الدستور التشادى الذى وضع فى مارس 1996 برعاية الرئيس الراحل ادريس ديبى، ينص فى المادة 81 على أنه فى حالة خلو منصب الرئاسة يتولى رئيس البرلمان السلطة لمدة إنتقالية مدتها 40 يوم، إلا أن رئيس البرلمان رفض الإستجابة للنص الدستورى لأسباب أمنية استثنائية كانت ضرورية لضمان استقرار هذا البلد. وكان تحييد رئيس البرلمان هارون كابادى، المنحدر من الجنوب وإثنية "سارا"، يرجع لأنه جنوبى، حيث توجد حساسية لدى الشماليين تجاه حكم الجنوبى لما عانوه تحت حكم الرئيس فرانسوا تمبلباى من اضطهاد سياسى واجتماعى، وأيضاً لكونه لا ينتمى لإثنية ديبى "الزغاوة"، ما شجع العسكريين بالإنقلاب على الدستور، ومن ثم أعلنوا عن سيطرة المجلس العسكرى برئاسة أبن الرئيس الراحل على السلطة فى البلاد.

[1] **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، ارتباك أمريكى!..استمرار الدعم الفرنسى لديبى الابن رغم الانقلاب الفاشل فى تشاد، 13 يناير 2023.

أولاً: وضع الترتيبات المنظمة للانتقال

عند موت الرئيس ديبى المفاجئ، برز موقف إقليمى ودولى داعم للصيغة الانتقالية التى يَتوَلَّى بموجبها مجلس عسكرى انتقالى يرأسه نجل الرئيس الجنرال محمد إدريس دبى مهام الحكم لحين تنظيم انتخابات رئاسية جديدة. وقد اضطلعت فرنسا ومنظمة الاتحاد الافريقى بالدور الأساسى فى هذه الترتيبات الانتقالية، التى تصطدم بقوانين المنظمة الافريقية المعاقبة لعملية التغيير غبر السلمى للسلطة ولسياسة فرنسا المعلنة فى افريقيا. بل ودافعت الحكومة الفرنسية عن الصيغة الانتقالية فى تشاد، وتبنَّاها مجلس السلم والأمن الافريقى باعتبار **خصوصيات الوضع التشادى التى تتميز بسمات ثلاث هى**[1]:

1- انطلاقًا من فرضية أن الانقلاب ينطوى على قلب السلطة بشكل غير قانونى، وبالقوة، فى كثير من الأحيان، من قبل شخص يتمتع بالسلطة، فإنه فى حالة تشاد، لم يحدث انقلاباً عسكرياً على النظام الحاكم، ومن ثم لا يمكن النظر إلى المجلس العسكرى الجديد على أنه هيئة غير شرعية مسؤولة عن تغيير غير دستورى على غرار الانقلابات العسكرية على الحكومات الديمقراطية المنتخبة كما حصل مثلاً فى مالى فى اغسطس 2020.

2- المصاعب الفعلية التى واجهت تفعيل المادة 81 الدستورية التى تُسنِد لرئيس البرلمان مهمة إدارة المرحلة الانتقالية، إذ رفض رئيس البرلمان وقتها القيام بهذه المهمة، ما خلَّف فراغاً دستورياً لا حل له بالطرق القانونية المألوفة.

3- مخاطر دخول البلاد فى نفق الحروب الأهلية والاقتتال الداخلى، وهو ما فرض منح المؤسسة العسكرية الدور الأساسى فى إدارة المرحلة الانتقالية فى غياب توافق سياسى وطنى جامع.

وتم قبول الصيغة الانتقالية هذة وفق ثلاث شروط أساسية هى: تعيين حكومة وحدة وطنية برئاسة شخصية تتمتع بثقة لدى المعارضة، وقادرة على الإشراف على حوار

[1] **مركز الإمارات للسياسات**، مستقبل المرحلة الانتقالية فى تشاد، 26 يوليو 2021.

سياسى داخلى شامل، من أجل تنظيم انتخابات شفافة ونزيهة تفضى لحل جذرى للمأزق السياسى التشادى. والتزام أعضاء المجلس العسكرى الانتقالى وبصفة خاصة رئيسه محمد إدريس ديبى بعدم الترشح لأى ولاية انتخابية فى الاستحقاقات المقبلة. واخيراً أن تكون المرحلة الانتقالية 18 شهراً كأقصى تقدير. ومع أن المجلس الانتقالى قبل هذه الشروط، ما مكَّنه من الاحتفاظ بتمثيل تشاد فى المؤسسات الأفريقية والدولية، ومن الحصول على الدعم الاقتصادى والعسكرى الفرنسى، إلا أن **العديد من المصاعب الداخلية واجِهت القيادة العسكرية، كان أبرزها**[1]:

1- فشل الحكومة التى يديرها البير باهامى باداكى، الذى تم تعينه من قبل المجلس العسكرى وكان آخر رئيس وزراء فى عهد إدريس ديبى (ما بين 2016 و2018)، فى الشروع الجدى فى الحوار الوطنى الجامع، وذلك برغم ترحيب بعض القادة التقليديين للمعارضة بتعيينه وحين عيَّن بعض الشخصيات القريبة من المعارضة فى حكومته وخصَّص حقيبة وزارية سيادية للمصالحة الوطنية.

2- صدر مرسوم إنشاء اللجنة التنظيمية للحوار الوطنى فى 2 يوليو 2021 وقد تقرَّر أن تضم 70 عضواً يمثلون كل ألوان الطيف السياسى، إلا أن تكتُّل القوى المعارضة المعروف بـ "حان الوقت" أو "الوقت تم، أو "Wakit Tama " حسب ما تنطق بالعربية التشادية، قاطَعَ مشروع الحوار الوطنى، رافضاً بشدة صيغة الانتقال عن طريق المجلس العسكرى. ويضم هذا التحالف أهم القوى الحزبية والنقابية والمدنية التى كانت تعارض الرئيس ديبى، وتبنَّت خيار النزول للشارع من أجل الوقوف ضد استراتيجية الحوار الوطنى التى بلورها المجلس العسكرى الحاكم. ومن أهم مكونات هذا التكتل حزب "دعاة التغيير" بزعامة سيكسى ماسرا، والاتحاد الوطنى للتنمية والتجديد بزعامة صالح كبزابو، وحزب الحريات والتنمية بزعامة محمد أحمد الحبو، والرابطة التشادية لحقوق الإنسان واتحاد النقابات التشادية.

[1] **المرجع السابق.**

3- رفض المجلس العسكرى الحوار مع المعارضة العسكرية التى تتمحور حول فصيلى "جبهة التناوب والانسجام" المتهمة بقتل الرئيس ديبى، و"اتحاد قوى المقاومة" الذى يقوده بعض أقارب الرئيس ديبى من محيطه العائلى المباشر ومن أفراد قبيلته الزغاوة.

4- رغم تأكيد رئيس المجلس العسكرى على الالتزام بمدة المرحلة الانتقالية، إلا أن مصاعب مثل الاستحقاقات الانتخابية تحتم لأسباب تنظيمية ومالية إطالة تلك المرحلة. فبغض النظر عن مصاعب الحوار الوطنى الممهد للانتخابات، فإن التحضيرات العملية للمنافسات الانتخابية المقبلة محدودة، ولا يمكن أن تحترم المعايير الزمنية المقررة. وألمح عدد من المسؤولين الحكوميين إلى هذه المعطيات، واعتبروا أن المدة المقررة لإجراء الانتخابات غير واقعية ولا عملية، مُدللين على ذلك بأن تأجيل مواعد الانتخابات مألوف فى تشاد وتتفهمه القوى السياسية.

5- برغم تأكيد رئيس المجلس العسكرى عدم نيته الترشح للرئاسة فى الانتخابات المقبلة، إلا أن العديد من المعطيات كانت تفيد بأنه قد يتقدم للسباق الرئاسى المقبل مدعوماً من وسطه الأسرى والقبَلى ومن المؤسسة العسكرية. ففى إحدى مقابلاته الصحافية (جون أفريك، 27 يونيو 2021) ترك الباب مفتوحاً لمراجعة موقفه الملتزم بعدم الترشح، فمع أنه أنكر نيته الترشح إلا أنه أضاف أنه مؤمن بالقدر ولا يعرف ماذا سيحدث فى المستقبل، ما فُهِم أنه تلويح بإمكانية التخلى عن التزامه السابق بعدم الاستمرار فى السلطة.

وفى ظل تحديات الانتقال السياسى الذى تواجه تشاد، اتجهت المؤسسة العسكرية إلى خيار الحوار مع المعارضة المسلحة، التى انعكس وجودها على سياسات النظام الحاكم على مدار العقدين الماضيين، خاصة مع السيولة الأمنية وهشاشة الحدود التى تعانى منها البلاد، كبديل عن المواجهة الممتدة التى تتهدد النظام السياسى على مر العهود. وتخلى المجلس العسكرى عن تبنى نهج ديبى المتشدد فى مواجهة الحركات المسلحة التى تهدد أمن البلاد، وعوضاً من ذلك اتجه المجلس العسكرى للانفتاح على

الحوار مع المعارضة بما فى ذلك المعارضة المسلحة، لتخفيف الضغط عليه، ولضمان إحداث التغيير فى رأس السلطة بشكل متوافق عليه. ودعا رئيس المجلس العسكرى الانتقالى، محمد إدريس ديبى، فى تحول واضح عن نهج أبيه، الجميع إلى التخلى عن السلاح واللجوء إلى الحوار. ويمكن القول أن الفضل فى عودة المعارضين والناشطين الذين كانوا معادين للنظام السابق إلى تشاد يُنسب للمجلس العسكرى الانتقالى، برغم أن المنتقدين يحذرون من أن هذه الخطوة مدفوعة فى الواقع بالنفعية ورغبة المجلس فى السيطرة على عملية المصالحة، وبدلاً من تبنيه استراتيجية مبنية على معايير ومفاوضات واضحة، بدا أن تلك العودات تعتمد على معاملات كل حالة على حدة بهدف كسب المعارضين[1].

واعتمد البرلمان التشادى "المجلس الوطنى الانتقالى" فى 24 ديسمبر 2021، مشروع قانون العفو العام من داخل البرلمان بأغلبية كبيرة، كخطوة مهمة فى عملية المصالحة الوطنية. ويسمح هذا القانون للنخبة العسكرية السياسية بالمشاركة بحرية تامة فى عملية الحوار الوطنى الشامل دون ممانعة من الجهات القضائية المختصة[2].

ثانياً: تشكيل مؤسسات الحكم الانتقالى

عرفت تشاد فى تاريخها الدستورى نحو ثمانية دساتير قبل تولّى الرئيس إدريس ديبى مقاليد السلطة فى عام 1990. وضع دستور عام 1996 بعد 6 سنوات من سقوط نظام حسين حبرى واستقرار الأمر لنظام ديبى، وخضع هذا الدستور للتعديل فى 2005 و2013. فى مارس 2018 انعقد المنتدى الوطنى الأول بهدف إحداث إصلاح سياسى وإدارى، واستجابت قوى الجمعيات والمنظمات المدنية وبعض الأحزاب السياسية لهذا التوجه الذى عولت فيه على تغيير سياسات الدولة التشادية. أعقب تلك المناقشات وضع مشروع دستور. فى 4 مايو 2018 قام إدريس ديبى بإصدار الدستور الجديد

[1] Remedji Hoinathy, **Chad's long road to reconciliation, Institute for Security Studies** (ISS Today, 14 MAR 2022).

[2] صلاح خليل، **تصفير المشكلات: محمد إدريس ديبى يقود تشاد للجمهورية الثانية** (القاهرة، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، 17 فبراير 2022).

للبلاد معلناً بداية الجمهورية الرابعة فى تشاد، وألغى الدستور الجديد منصب رئيس الوزراء، وجعل نظام الحكم رئاسيّاً، كما قام بزيادة مدة الرئاسة إلى 6 سنوات بدلاً من خمس مع قصرها على ولايتين. ورغم حداثة الدستور الجديد، فقد تم إدخال تعديلات عليه استجابةً لتوصيات المنتدى الوطنى الشامل الثانى، الذى عقد فى نوفمبر 2020[1].

فى 21 ابريل 2021 أعلن المجلس العسكرى الانتقالى فى تشاد، ميثاقه الانتقالى، والذى جمع كل الصلاحيات بيد رئيس المجلس العسكرى، محمد إدريس ديبى. وأوضح الميثاق، بحسب المادة 35، أن المجلس العسكرى الانتقالى هو أعلى جهاز لإدارة الفترة الانتقالية، والتى مدتها 18 شهر قابلة للتجديد مرة واحدة، بعد موافقة ثلثى الأعضاء، ويمارس رئيس المجلس العسكرى صلاحيات رئيس الجمهورية[2]. كما ينص الميثاق الانتقالى، على إنشاء مجلس وطنيا كبرلمان انتقالى من 69 عضواً، يتم تعيينهم من قبل رئيس المجلس الانتقالى. وينص كذلك على حكومة انتقالية، وتكون الأمانة العامة للحكومة تحت أمر رئيس المجلس العسكرى الانتقالى. وقد أسست المادة 35 من الميثاق الانتقالى لثلاث هيئات انتقالية وهى المجلس العسكرى الانتقالى، الحكومة الانتقالية، المجلس الوطنى الانتقالى.

1- المجلس العسكرى الانتقالى

عقب وفاة إدريس ديبى أعلن المتحدث باسم الجيش الجنرال عازم برماندوا أجونا فى 20 أبريل 2021، عن تشكيل مجلس عسكرى انتقالى من 14 جنرالاً بقيادة الجنرال محمد إدريس ديبى، ليقود البلاد فى فترة انتقالية لمدة 18 شهراً تُجرى بعدها انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة. ثم **جاء الميثاق الانتقالى بعدد 12 مادة لتحدد مهام المجلس الانتقالى تسمى رئيس المجلس وتحدد سلطاتة كالآتى**[3]:

---

[1] محمد الجزار، التعديلات الدستورية فى تشاد 2020 بين التأييد والرفض، **قراءات افريقية**، 27 ديسمبر 2020.

[2] **سكاى نيوز عربية**، أبوظبى، تشاد.. اعلان دستور يتيح مدة انتقالية حتى 36 شهرا، 22 أبريل 2021.

[3] الميثاق الانتقالى لجمهورية تشاد.

جاءت المواد من المادة 37 وحتى المادة 40 لتحدد مهام رئيس المجلس العسكرى الانتقالى حيث يتولى مهام رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للجيش، ويكون هو الضامن للوحدة الوطنية والاستقلال الوطنى والقضاء وكمال الأراضى واحترام المعاهدات والاتفاقيات الدولية التى تكون تشاد طرفاً فيها. وأن يترأس المجلس العسكرى الانتقالى ومجلس الوزراء والمجالس واللجان العليا للدفاع الوطنى.

أما المواد من المادة 41 وحتى المادة 46 فاختصت بصلاحيات رئيس المجلس العسكرى الانتقالى حيث تقر بصلاحياته فى إصدار القوانين التى تم اعتمدها من قبل المجلس الوطنى الانتقالى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إحالتها. لرئيس المجلس العسكرى الانتقالى أيضاً أن يعتمد السفراء والمبعوثين الاستثنائيين، ويمارس حق العفو، يمنح أوسمة الجمهورية، ويجوز له تفويض بعضاً من صلاحياته للوزراء.

2- الحكومة الانتقالية

فى الثانى من مايو 2021، تم تشكيل حكومة انتقالية، تمارس هذه الحكومة حق التصرف بالإدارة وقيادة وتنفيذ سياسة الأمة التى حددها المجلس العسكرى الانتقالى. تتمثل مهمة الحكومة الانتقالية فى ضمان تنفيذ القوانين، وضمان حسن سير الخدمات العامة، وحسن الإدارة المالية العامة، فى مجال الدولة والشركات والهيئات العامة[1].

تتشكل الحكومة من رئيس الجمهورية رئيس مجلس الوزراء الفريق محمد إدريس ديبي إتنو، رئيس الوزراء وهو رئيس الحكومة الانتقالية ومعه أربعين وزيراً وسكرتير دولة. وجاءت تشكيلة الحكومة الجديدة لتضم عدداً من الوزراء فى حكومة إدريس ديبى السابقة، منهم من احتفظ بحقيبته ومنهم من تولى حقيبة أخرى. وبموجب مرسوم تشكيل الحكومة، استحدث رئيس المجلس العسكرى وزارة جديدة للمصالحة والحوار.

3- المجلس الوطنى الانتقالى (البرلمان المؤقت)

هو آخر الأجهزة الانتقالية الثلاثة فى تشاد بعد المجلس العسكرى الانتقالى والحكومة الانتقالية التى تم تشكيلها. تألف المجلس الوطنى الانتقالى من ثلاثة وتسعين

[1] الموقع الرسمى لرئاسة جمهورية تشاد.

عضواً يحملون لقب مستشار وطنى وتم تعينهم من قبل رئيس المجلس العسكرى الانتقالى، ويتم اختيارهم وفقًا للمرسوم رقم 031 / ر ج / ر م ع إ /2021 الصادر بتاريخ 28 مايو 2021، القاضى بتحديد مكونات المجلس الوطنى الانتقالى ومعايير تعيين أعضائه. وضمت القائمة 93 اسماً، وفقاً لحصص محددة مسبقاً، فكان ما لا يقل عن 30% منهم من نواب الجمعية الوطنية المنتهية ولايتها والتى حلت عندما تولى المجلس العسكرى السلطة، و30% من النساء و30% من الشباب. وتعمل هذه الهيئة "كمجلس وطنى انتقالى" بانتظار تنظيم الانتخابات[1].

المبحث الثالث: دور المؤسسة العسكرية فى تشاد فى إطلاق الحوار السياسى والمصالحة الوطنية حتى اجراء الانتخابات الرئاسية

نظراً لتاريخها والمنطقة المضطربة التى تقع بها تشاد، فإن الجيش التشادى القوى سيظل سمة أساسية فى أى حكومة مدنية فى تشاد. ولذلك فان تنظيم حوار وطنى حقيقى من شأنه المساعدة فى اخراج الجيش من العملية السياسية الى حد مقبول للسلطة المدنية، ما يسمح له بالتركيز على معالجة التهديدات الأمنية التى تواجه البلاد، ومن شأنه أيضاً أن يسمح للحكومة المدنية أن تفتح تشاد أمام المساعدة التنموية، والتعاون الأمنى والاستثمار الموسع. وكل هذا يساعد بدرجة كبيرة على تحسين حالة الاستعداد وفعالية قطاع الدفاع الأمن، ويساعد على تحقيق عملية انتقال شاملة بقيادة مدنية ومشاركة من جميع الجهات السياسية الفاعلة، ما يقلل من الصراعات الداخلية المستمرة التى زعزعت استقرار تشاد لسنوات[2].

جادل كثيرون بأنه فى ظل الاضطرابات السياسية التى تصيب المنطقة، وتزايد التهديدات للأمن الإقليمى، فإن الوقت غير مناسب للمراهنة على تحول ديمقراطى ناجح، وخاصة فى مكان لا يوجد به أى تقاليد ديمقراطية راسخة يمكن الاعتماد عليها.

---

[1] الموقع الرسمى لرئاسة جمهورية تشاد، **م س ذ.**

[2] Daniel Eizenga and Katie Nodjimbadem, **Chad's Constitutional Referendum Promises a Transition without Change or Stability,** ReliefWeb, 9 Dec 2023.

ومع ذلك، يرى الديمقراطيين الناشئين فى تشاد العكس، فبالنسبة لهم فإن الآن هو الوقت المناسب لتعزيز أجندتهم الديمقراطية. لكنهم في الوقت نفسه يرُون أن المؤسستان الانتخابيتان الرئيسيتان وهما اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة التى تتألف ممثلين عن المجتمع المدنى والمعارضة السياسية والأغلبية السياسية، بالإضافة للمكتب الدائم للانتخابات الذى يقدم الدعم الفنى للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، وبرغم من أنهما جزءً من وزارة الشؤون الإقليمية، إلا أن هذه المؤسسات لا تزال من وجهة نظرهم مسيسة ومختارة من قبل الحزب السياسى الحاكم[1].

أولاً: إطلاق الحوار الوطنى الشامل والسيادى من أجل المصالحة الوطنية ومخرجاته

سعت الحكومة التشادية تحت حكم المجلس العسكرى خلال الفترة الإنتقالية الى تعزيز الوئام الإجتماعى وإرساء قيم التماسك الإجتماعى كخطوة نحو تشاد خالية من السلاح خارج القانون، فأصدر الرئيس الإنتقالى مرسوماً رئاسياً يقضى بإنشاء اللجنة الوطنية للسلام والمصالحة والتماسك الإجتماعى والأجهزة التابعة لها[2].

1- إطلاق الحوار الوطنى الشامل والسيادى

قامت وزارة "الحوار والمصالحة الوطنية" بدعوة جميع الجهات الفاعلة فى المجتمع المدنى للتشاور فى يومى 25 و27 يونيو 2021، وذلك تمهيداً للحوار الوطنى الشامل، وكمرحلة اختبارية لتفادى أى حوار متوتر. وفى السياق ذاته، أكد رئيس الوزراء الانتقالى فى 2 مايو 2021، أن الحكومة الانتقالية ستعمل جاهدة على تنظيم حوار وطنى شامل، لتحقيق المصالحة الوطنية، كما قام بإنشاء اللجنة المنظمة للحوار الوطنى الشامل والتى تضم مجموعة من اللجان الفنية والعملية والنوعية وكذلك اللجنة الخاصة بالقضايا السياسية والعسكرية. وقى 2 يوليو 2021 وقع رئيس المجلس

[1] Cameron Hudson, **A Year after a Dictator's Death, there is Still Time to Support Democracy in Chad**, New Lines Institute, May 9, 2022.

[2] اباكار امام، هل إنشاء اللجنة الوطنية للسلام والمصالحة الوطنية والتماسك الإجتماعى هو الحل السحرى لمشكلة السلام فى تشاد، **تشاد انفو**، 10 يوليو 2023.

العسكرى الانتقالى على مرسوم ينص على إنشاء اللجنة المنظمة للحوار الوطنى الشامل والذى يتضمن فى مواده ضرورة إنشاء لجان فنية وأخرى فرعية متخصصة لإنجاز مهامها فى الحوار.

تم التمهيد للحوار فى الداخل والخارج بتنظيم منتديات لتهيئة المناخ الملائم للسلام وبناء الثقة المتبادلة بين الحكومة والمواطنين من جهة، والحكومة والجماعات السياسية والعسكرية من جهة أخرى. والتقى رئيس المجلس العسكرى فى 22 سبتمبر 2021 بقادة الأحزاب السياسية وفاعلى المجتمع المدنى، والسلطات الشعبية العرقية، واتحاد النقابات العمالية، وصرح بأن الحوار الوطنى الشامل لن يقصى أى موضوع ذو أهمية وطنية. وتقرر أن يتم الحوار على مرحلتين: الأولى فى الدوحة بقطر لتهيئة البيئة السياسية لضمان نجاح الحوار، والثانية فى العاصمة التشادية انجمينا[1].

تم تعيين الرئيس التشادى الأسبق جوكونى وداى على رأس اللجنة المعنية بالاتصال بالحركات العسكرية[2]. وبرغم الاتفاق على مشاركة العشرات من الجماعات، لكن كان هناك فقط أربع مجموعات هى التى تمتلك بالفعل قدرات يمكن أن تهدد انجمينا، وهى جبهة الوفاق من أجل التغيير في تشاد "FACT"، ومجلس القيادة العسكرية من أجل إنقاذ الجمهورية "CCSMR"، واتحاد القوات من أجل الديمقراطية والتنمية "UFDD"، واتحاد قوى المقاومة"UFR"[3].

فى 13 مارس 2022 بدأ الحوار الوطنى الشامل والسيادى فى الدوحة ما بين الحكومة الانتقالية والقوى العسكرية السياسية بوساطة قطرية مدعومة من الاتحاد الافريقى وهيئة الأمم المتحدة. وغاب عن الاجتماع 18 تنظيم معارض أبرزها "FACT" وحركة المجلس الوطنى للمقاومة من أجل الديمقراطية التى يقودها أبوبكر

---

[1] محمد صالح ضوّاى، **مستقبل العملية السياسية فى تشاد فى ضوء مخرجات الحوار الوطنى الشامل والسيادى** (اسطنبول، المركز الأفريقى للأبحاث ودراسة السياسات، 15 نوفمبر 2022).

[2] أمانى الطويل، **م س ذ**.

[3] Marie Toulemonde, Chad: Mapping the rebellion that killed Idriss Déby, **the Africa Report**, April 29, 2021.

تليمى. واحتجت الأطراف المقاطعة على عدم تعيين لجنة توافقية لإدارة الحوار السياسى المرتقب، وعدم استجابة الحكومة للشروط الأصلية للمعارضة الرامية إلى تحقيق علاقات الثقة بين الفرقاء التشاديين. وتركَّز الخلاف بين الحكومة الانتقالية والقوى العسكرية السياسية المشاركة فى الحوار حول طبيعة الاتفاق التمهيدى، الذى تطمح المعارضة إلى أن يحقق شروطها الأساسية فى بناء الثقة المتبادلة مع المؤسسة العسكرية، بما فيها التشارك فى إدارة المرحلة الانتقالية، وعدم ترشح القيادات الحاكمة للانتخابات المقبلة، في حين تريد السلطات العسكرية تأجيل هذه القضايا الجوهرية إلى مرحلة الحوار السياسى الداخلى الجامع. لكن ضغوطاً إقليمية ودولية متزايدة فرضت على الطرفين التوصل إلى الاتفاق التمهيدى الذى أُريد له أن يقطع الطريق أمام تجدد العمل المسلح[1].

ويمكن القول بأن اتفاق الدوحة يندرج فى سيناريو الحد الأدنى من التوافق الاضطرارى بين القوى السياسية المتصارعة فى سياق إقليمى معقد وقابل للانفجار، ولم ترتفع مخرجاته لمستوى الآمال المعلقة عليه، لكن بنوده كانت إلى حد بعيد ممهدة لأجواء مؤتمر انجمينا، حيث تبلورت نقاط الاتفاق فى وقف الأعمال العدائية بصورة تامة ونهائية، وذلك بالتزام الأطراف الموقعة بعدم استهداف بعضها فى الداخل أو الخارج. وفيما يخص الترتيبات الأمنية، تم الاتفاق على أن تكون على مرحلتين، وتتعهد فيها الحركات المسلحة بنزع سلاحها مقابل عمليات مرتبة من الدمج أو التسريح للعناصر المقاتلة، وأن يتعهد المجلس العسكرى بضمان أمن هذه العناصر وضمان حرية تنقلاتهم، وكذلك حرية تكوين الأحزاب السياسية[2].

فى 20 أغسطس نظم المجلس العسكرى حواراً سيادياً وطنياً شاملاً فى انجمينا امتد لمدة شهر. وجمع الحوار السيادى الوطنى الشامل حوالى 1400 مشارك من المجلس

---

[1] **مركز الإمارات للسياسات**، اتفاقية الدوحة ومستقبل المصالحة السياسية فى تشاد، (أبوظبي، 10 أغسطس 2022).

[2] أمانى الطويل، **م س ذ**.

العسكرى وعناصر من المعارضة المسلحة وبعض أعضاء المعارضة المدنية والمجتمع المدنى والجماعات التقليدية والدينية والجمعيات المهنية. ولكن تحفَّظَ البعض على أن يكون اختيار المجلس التنفيذى للحوار الوطنى، وهو هيئة الرئاسة، من قبل المجلس العسكرى وأن هذا المجلس التنفيذى اتّبع أجندة تم اعدادها تحت إشراف محمد ادريس ديبى.

وبرغم المقاطعة من قبل العديد من الجماعات، تبنى الحوار الوطنى فى نهايته فى ٨ أكتوبر بعد نحو شهرين منذ انطلاقه، جملة من المخرجات، تلخصت فى تعيين محمد ديبى رئيساً مع السماح له ولأعضاء المجلس العسكرى بالترشح، إضافة إلى تمديد الفترة الانتقالية لعامين إضافيين، مع تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية المقبلة. وفى هذا السياق، استقال رئيس الوزراء التشادى، ألبرت باهيمى باداك فى 11 أكتوبر 2022، للتمهيد لتشكيل حكومة جديدة، قبل أن يصدر ديبى الابن لاحقاً قراراً يقضى بتعيين زعيم المعارضة السابق ورئيس حزب "الاتحاد الوطنى من أجل التنمية والتجديد"، صالح كبزابو، البالغ من العمر ٧٥ عامًا، رئيساً للحكومة الانتقالية الجديدة[1].

ووقَّعَت عدة مجموعات، بما فى ذلك اتحاد القوى من أجل الديمقراطية والتنمية "UFDD" واتحاد قوى المقاومة "UFR" الاتفاق، مقابل إطلاق سراح السجناء والعفو وإنهاء الأعمال العدائية بين الحكومة وهذه الفصائل المسلحة. ورفضت جماعات مسلحة أخرى، بما فى ذلك "FACT" و"CCSMR" الانضمام إلى الاتفاقية، وواصلت هاتان المجموعتان المعارضة المسلحة للمجلس العسكرى[2].

[1] **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، توريث الحكم: مستقبل تشاد بعد تمديد الفترة الانتقالية لمدة عامين (أبوظبى، 24 أكتوبر، 2022).

[2] **مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية**، الانتقال الذى دبرته الحكومة العسكرية فى تشاد يتحول عن مساره، ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٢.

2- مخرجات الحوار الوطنى

بحسب ما جاء فى ملخصات اللجان الفرعية لصياغة توصيات وقرارات الحوار الوطنى الشامل والسيادى، خرج المتحاورون بمجموعة من التوصيات، أبرزها[1]:

أ- شكل الدولة والدستور وإصلاح المؤسسات:

من خلال مداولات الحديث والنقاشات الخاصة والعامة، خلصت اللجنة المختصة بصياغة التوصيات المتعلقة بشكل الدولة والدستور وإصلاح المؤسسات إلى اعتماد شكل الدولة الموحدة المركزية، وخفض عمر مرشح الرئاسة إلى 35 عاماً كحد أدنى، 70 عاماً كحد أقصى، ولا تزيد فترة الولاية عن فترتين غير قابلة للتجديد، والفترة الواحدة لا تزيد عن خمس سنوات، وجعل تعديل الأحكام المتعلقة بمدة الولاية والحد الأقصى للعمر مصونة، وفتحت مرحلة ثانية منبثقة عن الحوار الوطنى الشامل تحمل اسم "المجلس الانتقالى" وتعيين الجنرال محمد إدريس ديبى رئيساً لهذه المرحلة.

ب- السلام الاجتماعى والمصالحة الوطنية

أقر المشاركون فى الحوار مفهوم الدولة العلمانية والعيش تحت ظل سيادتها متصالحة موحدة فى تنوعها، وهى دولة تقوم على العدالة الاجتماعية والمساواة فى الحقوق والواجبات، حيث يواجه الشعب التشادى تحدياً أمنياً بسبب وجود عوامل عديدة تؤثر فى العيش المشترك والتماسك الاجتماعى والوحدة والوئام الوطنى.

ج- الحقوق والحريات الأساسية

حدد الحوار الوطنى الشامل مجموعة من المحاور لحماية الحريات، أهمها: كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ضمان الديمقراطية والمواطنة، حرية الصحافة، حقوق ذوى الاحتياجات الخاصة، الحرية النقابية وتكوين الجمعيات، حماية الطفولة المبكرة والعنف ضد المرأة. ولضمان تطبيق هذه التوصيات على أرض الواقع، وقع رئيس الفترة الانتقالية على مرسوم يقضى بإنشاء إطار مستقل لمتابعة وتقييم قرارات وتوصيات الحوار الوطنى الشامل حتى تنعكس توصيات الحوار على الحياة العامة.

[1] محمد صالح ضوّاى، **م س ذ.**

ثانياً: وضع الدستور الجديد والاستفتاء عليه

رفض قادة المعارضة، بما فى ذلك "المغيرون" و "حان الوقت" وجماعات بارزة أخرى، قبول الانتقال السياسى الجديد الذى فرضه ديبى. كما رفضت الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة فى المجتمع المدنى الأخرى، التى لم تشارك فى الحوار الوطنى، شرعية المجلس العسكرى. وفى هذا السياق شهدت العاصمة التشادية انجمينا وعدة مدن أخرى فى 14 مايو 2022 مظاهرات تم فيها اتهام باريس بدعم المجلس العسكرى الانتقالى الحاكم، وفى 20 أكتوبر 2022 انتفض أنصار حزب المغيرون، والحزب الاشتراكى بلا حدود فى انجمينا، ومندو، وسار، وأبشة، ومنجو، وعبّروا عن غضبهم من مخرجات الحوار الوطنى الشامل وما ترتب عليه من تشكيل حكومة صالح كبزابو ومن معظم الوجوه القديمة التى كانت تقود إدارات الدولة فى عهد ادريس ديبى[1].

خلفت مظاهرات 20 أكتوبر خسائر بشرية، وسياسية، حيث جاءت المظاهرات عنيفة للغاية، طالت الحقوق العامة والخاصة، قُتل فيها أعداداً كبيرة من المتظاهرين ورجال الأمن، وبحسب ما أدلى به حزب المغيرون عبر صفحته على الفيس بوك، فقد قُتل ما لا يقل عن 100، وجُرح أكثر من 468، واعتُقل أكثر من 1000 فرد[2].

استطاعت الحكومة بعد عمليات كر وفر استمرت ثلاثة أيام مع المتظاهرين أن تستعيد الأمن فى انجمينا وتفرض حالة الطوارئ فى البلاد. وبعد خمسة أيام، وفى 25 أكتوبر، وجه رئيس المرحلة الانتقالية خطاباً للشعب والرأى العام الدولى والإقليمى، ادعى فيه أن هناك أسباب حقيقية كامنة وراء تلك المظاهرات، حيث قال "إن ما حدث كان نتيجة انتقامية لرفضنا لطلبات زعيم حزب المغيرون بعد الحوار الوطنى الشامل، والتى طالب فيها بمنصب رئيس الوزراء وإعطائه 30% من مناصب المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية". وذكر الرئيس الانتقالى فى سياق خطابه، بأنه إذا لبى هذه الطلبات لزعيم حزب المغيرون يعنى أنه لم يحترم مخرجات الحوار الوطنى، رغم

[1] أمانى الطويل، **م س ذ.**

[2] صفحة حزب المغيرون على الفيس بوك

طلبات الحكومة الانتقالية المتكررة لزعيم حزب المغيرون قبل انعقاد الحوار للمشاركة العلنية وعرض آرائه بصورة واضحة، لكنه رفض جميع الطلبات وجاء من الأبواب الخلفية ليطلب هذة المناصب[1].

رفض عدد كبير من المعارضين رد الفعل الرسمى على المتظاهرين، ومن بينهم كثيرون خدموا لفترة طويلة تحت حكم إدريس ديبى، وقالوا إنهم أصيبوا بخيبة أمل بسبب ما تم من ممارسات الحكومة الانتقالية خلال الاستحقاق المنقضى من حوار وطنى، وما تلاه من عنف وقمع، والتى كانت نتائجها على ما يبدو محددة سلفاً، ألا وهى تمكين محمد ديبى من الاحتفاظ بالسلطة وترشحه للرئاسة. ولا يمكن إخفاء حقيقة أن التغيير كان تجميلياً فى أحسن الأحوال، حيث النواة الصلبة للنظام – الجيش والأجهزة الأمنية – لا تزال فى قبضة قوية من النخبة العسكرية التى يهيمن عليها الزغاوة، والتى سمحت لإدريس ديبى بالسيطرة على البلاد منذ 1990[2].

عقب الحوار الوطنى اتخذت الحكومة الانتقالية بعض الخطوات التى تدعم الوصول الى انهاء الفترة الانتقالية بنجاح، فقامت على سبيل المثال فى 23 أكتوبر 2023 بتعيين وزيراً للدفاع مدنياً كخطوة اعتبرتها من جهتها استعداداً للعودة إلى الحكم الدستورى، فى حين انها جاءت وسط احتجاجات جديدة واتهامات بأن المجلس العسكرى يقوم بترهيب وإسكات المعارضة قبل الاستحقاقات الدستورية المقررة فى ديسمبر من نفس العام، وهى الاستفتاء على الدستور، حيث ألمح البعض فى المعارضة إلى أن تعيين وزير الدفاع جاء بسبب ولائه للمجلس العسكرى وعائلة ديبى، وأنه معين من أجل أن يتخذ أى إجراءات صارمة ضد المعارضة، قد تلزم للحفاظ على قبضة عائلة ديبى على السلطة[3].

---

[1] خطاب رئيس الفترة الانتقالية محمد إدريس ديبى عن تداعيات مسيرة 20 أكتوبر، عبر التلفزيون الوطنى (TéléTchad) فى 25 أكتوبر 2022.

[2] Wolfram Lacher, **Chad's crisis-prone transition: Dynastic consolidation and its risks** (Berlin, SWP Comment, NO.67 Nov. 2022). P.2.

[3] Moki Edwin Kindzeka**, Chad Installs Defense Minister Amidst Calls to End Military Impunity**, Voice of America, Oct. 21, 2023.

كما عينت المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الرئيس الكونغولى فيليكس تشيسيكيدى كوسيط فى تشاد، وقد مكنت أفعاله من عودة بعض المعارضين السياسيين الذين ذهبوا إلى المنفى بعد أحداث 20 أكتوبر إلى البلاد. وفى نوفمبر، عاد سيكسيه ماسرا، الذى تزعم حزب "المغيرون" إلى تشاد من المنفى الذى دام عاماً كاملاً، وذلك من خلال ترتيبات تم التوصل إليها مع الحكومة بوساطة دولية. وكان قد فر من البلاد فى أعقاب حملة قمع الاحتجاجات فى أكتوبر 2022. وشكلت عودة ماسرا مصدراً لتفاؤل محتمل فيما يتعلق بالفضاء السياسى والمشاركة وبناء التوافق قبل انتخابات 2024.[1]

وشرعت الحكومة فى استئناف العملية الانتقالية فى 12 يناير عندما شكلت الحكومة اللجنة الوطنية لتنظيم الاستفتاء على الدستور، ولجنة خاصة مكونة من 15 عضواً لصياغة الدستور الجديد، وتم الإعلان عن مسودة الدستور، التى استعرضتها الحكومة الانتقالية واعتمدتها، كخطوة رئيسية فى العودة إلى الحكم المدنى ولضمان العودة إلى النظام الدستورى فى تشاد. وتمت الموافقة فى 27 يونيو 2023، حيث اعتمد البرلمان التشادى الانتقالى بأغلبية 96 % المشروع الأولى لدستور جمهورية تشاد[2].

وفى الفترة من يوليو إلى أكتوبر، أجرت اللجنة تعداداً انتخابياً فى مقاطعات البلاد، ثم فى الخارج بين المغتربين. وقد تم تفصيل صياغة سؤال الناخبين وتصميم أوراق الاقتراع من حيث الألوان والمميزات فى مرسوم صدر فى 31 أكتوبر. تم دعوة التشاديين إلى صناديق الاقتراع لاتخاذ قرار بشأن دستور جديد، وكان الحوار الوطنى قد أوصى بهذا الاستفتاء لحسم الجدل العالق حول شكل الدولة، وقد انقسم المشاركين بين دولة وحدوية لامركزية ودولة فيدرالية. ولا زالت الانقسامات قائمة بشأن محتوى الدستور المقترح والعملية نفسها حتى بعد الاستفتاء عليه[3].

---

[1] Archibald S. Henry; Joseph Sany, **Chad's Political Transition at an Inflection Point,** United States Institute of Peace, December 14, 2023.

[2] Leubnoudji Tah Nathan, **Chad's Proposed New Constitution: Between Hopes for Refoundation and an Uncertain Future**, Constitution Net, 4 October 2023.

[3] Remadji Hoinathy and Yamingue Betinbaye, **Can Chad's constitutional referendum still be saved**?, Institute for Security Studies, ISS Today, 06 DEC 2023.

فى 17 ديسمبر 2023 صوت التشاديون لصالح الدستور الجديد، وأعلنت اللجنة الحكومية التى نظمت الاستفتاء فى 24 ديسمبر أن الاستفتاء حصل على موافقة 86% من الناخبين، وأن نسبة المشاركة فى التصويت بلغت نحو 64%. وأكدت المحكمة العليا فى تشاد نتيجة الاستفتاء على الدستور، وأعلن رئيسها سمير آدم أنور فى 29 ديسمبر أن مشروع الدستور الذى يكرس الشكل الوحدوى للدولة قد اعتمده الشعب التشادى. ووصفت السلطات العسكرية فى تشاد التصويت بأنه نقطة انطلاق حيوية لإجراء انتخابات فى العام المقبل 2024، وهو خطوة نحو العودة لحكم ديمقراطى، وسيحافظ الدستور الجديد على الدولة الموحدة التى تتمتع بها تشاد منذ استقلالها، وأن الفيدرالية التى تسعى إليها جماعات المعارضة من شأنها أن تشجع "الانفصالية" و"الفوضى". ويعتبر النص بمثابة جذور معتمدة لـ "الدولة الموحدة واللامركزية"، ويحافظ على تركيز معظم السلطات فى يد رئيس الدولة.

جاء ذلك فى وقت دعا فيه بعض المعارضين إلى إنشاء دولة اتحادية قائلين إنها ستساعد فى تحفيز التنمية، ويرى منتقدوا الاستفتاء أنه قد يساعد فى تعزيز سلطة زعيم المجلس العسكرى محمد إدريس ديبى، وأنه مجرد عرض لتمهيد الطريق لانتخاب القائد العسكرى فى نهاية المطاف. وكانت عدة جماعات معارضة قد دعت إلى مقاطعة التصويت قائلة إن المجلس العسكرى يسيطر بشكل كبير على عملية الاستفتاء، وقالت إن المشاركة كانت أقل بكثير مما أعلنه المسؤولون، وأنه كان واضحاً للجميع يوم التصويت أن المقاطعة تم احترامها[1].

كانت أهم تلك التعديلات التى حملها مشروع الدستور الجديد تتلخص فى النقاط الرئيسية الآتية[2]:

1- عودة النظام شبه الرئاسى وإعادة العمل بالبرلمان المكون من مجلسين. حيث أدخل دستور 2018 نظاماً يعرف باسم "الرئاسة المتكاملة" (بدون رئيس منفصل

[1] **Radio France Internationale (RFI),** Chad votes "Yes" to new junta-backed constitution, 25 Desmber 2023.

[2] Leubnoudji Tah Nathan, **Op.cit**.

للحكومة). وبينما أدخلت مراجعة 2020 منصب نائب الرئيس، إلا أنها لم تعيد النظام شبه الرئاسى المدرج الآن فى مسودة الدستور الجديد. ولم يتم إنشاء مجلس الشيوخ على الإطلاق، على الرغم من تحديده فى المادة 118 من مراجعة عام 2020.

2- التأكيد على استقلال القضاء حيث يتمثل فى إعادة التأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات، وتستعيد محكمة العدل العليا، وهى حالياً إحدى غرف المحكمة العليا، مكانتها كمؤسسة مستقلة. وهى المحكمة الوحيدة المخولة بمحاكمة رئيس الجمهورية ورؤساء المؤسسات الكبرى وأعضاء الحكومة وشركائهم فى قضايا الخيانة العظمى والقضايا المشابهة.

3- تعزيز المؤسسات الاستشارية والتنظيمية والوساطة والرقابة، حيث استعاد مشروع الدستور الجديد مؤسسات الجمهورية السابقة، وأنشأ مؤسسات جديدة. فسيستعيد المجلس الدستورى، الذى كان الغرفة الثالثة للمحكمة العليا سابقا، السيطرة على مراجعة دستورية القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والقوانين الأساسية وهى المؤسسة التى ستتولى إدارة القَسم الذى يؤديه رئيس الجمهورية المنتخب، والفصل فى النزاعات فى الانتخابات الوطنية، وتنظيم عمل المؤسسات وأنشطة السلطات العامة. كما تم الحفاظ على أربع مؤسسات استشارية أخرى. وهى المجلس الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والبيئى، والمجلس الأعلى للمشيخات التقليدية، والهيئة العليا للإعلام المسموع والمرئى، والوكالة الوطنية لإدارة الانتخابات، وتاريخياً، كان يتم تنظيم الانتخابات من قبل لجنة انتخابية مخصصة تحت سلطة وزارة الإدارة العامة.

ثالثاً: الانتخابات الرئاسية

تأتى الانتخابات الرئاسية وهى الخطوة الأخيرة من خطوات المرحلة الانتقالية الثلاث والتى بدأت بالحوار الوطنى مروراً بالاستفتاء على الدستور الجديد، وفى 28 فبراير 2024 تم الإعلان عن موعد الانتخابات الرئاسية لتضع حداً للفترة الانتقالية التى

استمرت لقرابة ثلاث سنوات من حكم المجلس العسكرى. وعقب الإعلان عنها، اندلعت اشتباكات فى العاصمة نجامينا بعد أن قالت الحكومة إن أنصار الحزب الاشتراكى بلا حدود المعارض هاجموا مقر الوكالة الوطنية لأمن الدولة (ANSE)، ومحاولة اغتيال رئيس المحكمة العليا سمير آدم النور. قامت القوات الحكومية بعد ذلك بحصار مقر الحزب الاشتراكى، مما أدى إلى مقتل العديد من الأشخاص، بما فى ذلك مقتل زعيم الحزب يحيى ديلو جيرو، ابن عم ديبى الذي أعلن عن نيته الترشح للرئاسة وكان يُعد خصمه الرئيسى، فيما قالت السلطات إنه كان تبادل لإطلاق النار[1].

وفى يوم الإثنين 6 مايو 2024 تم الانتهاء من فرز أصوات المقترعين فى انتخابات الرئاسية فى تشاد، فى استحقاق اقتصر التنافس فيه على رئيس المجلس العسكري الجنرال محمد إدريس ديبى إتنو ورئيس وزرائه سوكسيه ماسرا، وهو معارض سابق انضم إلى نظامه. صدرت النتائج المؤقتة فى وقت لاحق من يوم 9 مايو لتشير إلى فوز حاسم لديبى، بنسبة 61.3% من الأصوات، متجاوزاً عتبة الـ 50% المطلوبة لتجنب جولة الإعادة. وحصل مسارا على 18.53% فقط من الأصوات. جرى الإعلان عن النتائج قبل أسبوعين من الموعد المقرر. هنأ رئيس الوزراء السابق والحاصل على المركز الثالث، ألبرت باهيمى باداكى، ديبى على فوزه. أعلنت الوكالة الوطنية لإدارة الانتخابات النتائج المؤقتة للانتخابات فى 9 مايو[2]. وذكرت أن من بين الناخبين المسجلين البالغ عددهم 8,202,207، صوت 6,224,387 صوتًا وبلغ عدد الأصوات الباطلة 23,686 صوتًا. وبلغت نسبة المشاركة 75.89%.

- **خاتمة**

1- تظهر الانقلابات العسكرية على اختلاف أشكالها الازدواجية فى المعايير للقوى والمنظمات الدولية والاقليمية تجاهها. فبالرغم من أن الاتحاد الافريقى يفترض فيه

[1] Chad's election agency sets dates for presidential polls, **Africanews**, 28 Feb 2024.

2 Chad: Supporters of Mahamat Deby take to the streets in celebration of electoral win, **Africanew** .10 May 2024.

أن يقدم حلولاً افريقية للنزاعات والمشكلات الافريقية، إلا أنه فى واقع الأمر يخضع لتوجهات القوى الدولية المُؤثرة القادرة على توفير ما يلزم من تمويلات تضمن بقاء هذه المنظمة، هذا بالإضافة إلى تأثير بعض الدول الأفريقية ذات الثقل الإقليمى، وهو التأثير الذى يظهر فى إتخاذ بعض القرارات الأفريقية التى تحقق على الأقل الحد الأدنى من مصالح تلك القوى.

وكمثال على ازدواجية المعايير فى التعاطى مع حالات الانقلابات، تجدر الإشارة إلى حالات الانقلابات الدستورية وردود الأفعال تجاهها[1]**:**

النيجر: قام الرئيس الراحل محمدو تانجا بانقلاب دستورى، حين طرح دستور جديد فى 4 أغسطس 2009 للاستفتاء الشعبى، وبه نص يتيح له مدة رئاسية ثالثة إضافية لينسخ ما نص عليه دستور النيجر لعام 1999 الذى ينص على فترتان فقط للرئيس، ووافق عليه الشعب بنسبة 90%، واتهمت قوى المعارضة وأيدتها فرنسا والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، رئيس النيجر بانتهاك الدستور، وأوقفوا المساعدات عن النيجر، وتوعدت المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا "ايكواس"، كذلك تدخلت الأمم المتحدة وأرسل كلتاهما مبعوثهما لغرب أفريقيا، ولم تفلح تلك المساعى فى حل الأزمة، ولما أصر رئيس النيجر على تولى الفترة الرئاسية الثالثة ثم الإطاحة به فى إنقلاب عسكرى فى 18 فبراير 2010 قاده آدامو هارونا وهو ضابط صغير برتبة عقيد.

ويعود السبب الحقيقى لزخم معارضة فرنسا والقوى الدولية الغربية لأهمية النيجر الاستراتيجية للطاقة الفرنسية، فهى رابع أو خامس منتج عالمى لليورانيوم وتعتمد عليها فرنسا فى استخراج اليورانيوم من شمال النيجر عن طريق مجموعة "Orano" المملوكة للدولة الفرنسية، وكان محمدو تانجا قد طالب فرنسا خلال فترته الرئاسية الثانية (والأخيرة وفقاً لدستور 1999) بضرورة مراجعة تعاقدات اليورانيوم مع حكومة النيجر

[1] بلال المصرى، تشاد وازدواجية معايير الاتحاد الافريقى، **المركز الديمقراطى العربى**، 22 مايو 2021.

وتطبيق شروط تعاقد عادلة، وتزامنت أزمة مراجعة تعاقدات اليورانيوم بين فرنسا والنيجر مع تلك الأزمة الدستورية بالنيجر عام 2009، اتجه رئيس النيجر فى إطار تطبيقه لاستراتيجية تنويع الشركاء فى مجال التعدين عموماً واليورانيوم والبترول بوجه خاص، لإنهاء احتكار فرنسا، وفتح الباب لدخول الصين، وبالفعل فازت بامتياز بمنطقة AGADEM. وكما أشارت صحيفة LE COURRIER الصادرة بنيامى فى 5 ديسمبر 2012 "فالانقلابات العسكرية وفقاً لكثير من المصادر التاريخية تتفق فى القول بأن يورانيوم النيجر يأتى فى قلب أسباب الانقلابات العسكرية بها منذ عام 1974 حتى انقلاب 2010 الذى أطاح بالرئيس تانجا".

تشاد: سبق المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، الاتحاد الافريقى (مجلس السلم والأمن الافريقى)، فى تطبيق مبدأ إزدواجية المعايير فى حالة تشاد فى إبريل 2021، إذ لم ينظر الى الوضع فى تشاد بنفس النظرة السابقة للوضع فى النيجر فى 2010. إضافة لقبول فرنسا ودعمها لانقلاب الابن بعد مقتل والده والذى جاء بعد رفض انقلاب مالى مباشرة، كل هذا شكل مفارقة مشهودة عن طبيعة المحددات المعمول بها فى منطقة دول الساحل، ومدى ارتباطها بالخطاب المعلن بشأن رفض الانقلابات العسكرية ودعم الديمقراطية. وقد لخص هذا الموقف مؤلف كتاب "حروب فرنسا فى تشاد" "Nathaniel Powell" حين قال "لقد أدلى الفرنسيون بتصريحات واضحة للغاية بأنهم يفضلون الاستقرار غير الدستورى على الانتقال الفوضوى المحتمل"[1].

2- دعمت الشعوب الافريقية فى كثير من الأحيان الأدوار السياسية للعسكريين، لكن هذا الدعم لم يكن دعماً للحكم الاستبدادى، ولكنه أملاً فى الوصول لسلطة مدنية أكثر كفاءة.

على مدى ثلاث اعوام وقعت انقلابات فى مالى (مرتين) وتشاد وغينيا وبوركينا فاسو (مرتين)، والنيجر والجابون، ذلك فضلاً عن محاولات انقلاب فاشلة فى افريقيا

[1] بلال المصرى، بعد مصرع إدريس ديبى: هل آن أوان الانسحاب العسكرى الفرنسى من الساحل؟، **م س ذ.**

الوسطى، وفى غينيا بيساو، لتكون سبباً فى أن يرى البعض أن الديمقراطية قد لا تكون هى الأنسب من بين أشكال الحكم فى أفريقيا. ومع كل دولة تُضاف إلى هذه القائمة، تزداد الأصوات التى تدعى أن الديمقراطية لن يقدر لها النجاح فى افريقيا، إذ أعقبت كل الانقلابات الأخيرة احتفالات فى شوارع كل تلك البلدان، وارتفعت الهتافات فرحاً بسقوط القادة المنتخبين ديمقراطياً.

تأتى المشكلة عندما يشرع، من يفترض أنهم ديمقراطيون وجاءوا إلى السلطة بآلية ديمقراطية، فى استخدام طرق غير ديمقراطية للاستمرار فى السلطة رغماً عن إرادة شعوبهم. ففى بلدان مثل غينيا ومالى، لم يفقد القادة شعبيتهم لأنهم أسسوا ديمقراطيات لا تتوافق مع الواقع الأفريقى، ولكن أيضاً لأنهم قلصوا شرعيتهم فى سياق تنامى حالة من عدم الاستقرار.

فى غينيا، أجرى الرئيس السابق ألفا كوندى تعديلا على الدستور يسمح له بالترشح لولاية ثالثة. ولم يكن لهذه الاستراتيجية شعبية، لا سيما وأن الاستفتاء الدستورى والانتخابات العامة التى فاز بها لاحقاً لم تكن حرة ونزيهة. كما أصبح كوندى يتصرف بصورة سلطوية بشكل متزايد فى الأشهر التى سبقت الانقلاب، وبالمثل، اتُهم الرئيس المالى السابق إبراهيم بوبكر كيتا، بتزوير الانتخابات التشريعية لعام 2020، إضافةً إلى مؤشرات لتنامى الفساد، وانعدام الأمن المتزايد، أدى ذلك إلى تقويض شرعيته. وبذلك فقد القادة فى كلا البلدين كثيراً من شعبيتهم، فقط لابتعادهم عن الديمقراطية، وليس لفقدان المواطنين الثقة بالديمقراطية ذاتها[1].

فى الواقع ورغم أن العديد من الأشخاص أيدوا الانقلابات التى أطاحت بحكام الدول الثلاث، إلا أن أحدث الاستطلاعات التى أجرتها مؤسسة أفروباروميتير وجدت أن 76 % من الغينيين و70 % من الماليين يرفضون الحكم العسكرى. وأظهرت نفس الاستطلاعات أيضاً أن نسبة مؤيدى وداعمى الديمقراطية تبلغ 77 % فى غينيا، و 70

[1] ليونارد مبول نزيجى و نيك تشيزمان، الديمقراطية: هل قضت الانقلابات المتتالية على الآمال فى القارة الأفريقية؟، **موقع ب ب سى عربى**، 9 فبراير 2022 .

% فى بوركينا فاسو، و 62 % فى مالى، وهذا دليل على أن المواطنين لم يدعموا التدخل العسكرى كدعماً لحكم استبدادى وإنما ليمهد الطريق لحكومة مدنية أكثر كفاءة وفعالية.

3- الترحيب بالعسكريين فى السلطة فى الدول الافريقية هو نتيجة فشل النخب المدنية فى معالجة مشكلات شعوبهم.

فى عام 2015 حاول جنود متمردون قلب نظام الحكم فى بوركينا فاسو، فخرج آلاف المحتجين إلى الشوارع للإطاحة بالمجلس العسكرى. وخلال أيام أعادت القوات الموالية الرئيس إلى السلطة. وفى يناير 2022 خرج الألاف إلى الشوارع، أيضاً فى بوركينا فاسو، لكن هذه المرة جاء خروجهم للترحيب بالانقلاب العسكرى الذى أطاح برئيس البلاد المنتخب روش مارك كريستيان كابورى. وعبرت القيادات المدنية عن هذة الحالة بالقول "منذ التسعينيات حدثت موجة من الديمقراطية عبر غرب أفريقيا، لكن الديمقراطية خذلت الناس، ولذلك، وبوضوح، نحن نحتاج نظاماً عسكرياً"، "الناس ليسوا معارضين للديمقراطية من حيث المبدأ، لكن خاب ظنهم فى ما حملته الديمقراطية الينا من القادة المنتخبين"، " فشل السلطة المدنية فى معالجة المشكلات أصاب المواطنين باليأس ودفعهم إلى أحضان العسكريين"، "لا يمكن أن تتناول وجبة واحدة فى اليوم وتتحدث عن الديمقراطية"[1].

يعكس هذا التحول فى موقف المواطنين خيبة الظن فى منطقة الساحل وغرب أفريقيا، حيث أخفقت الحكومات المنتخبة فى احتواء عنف المتشددين المتنامى، والذى أسفر خلال العقد الأخير عن سقوط آلاف القتلى وتشريد الملايين. وأضعف الفقر والفساد الثقة بالحكام المدنيين، وشجع الغضب الشعبى الجيوش فى كل من مالى وغينيا وبوركينا فاسو والنيجر والجابون على أن تتولى دفة الأمور بنفسها، فتوالت الانقلابات خلال السنوات الثلاث الأخيرة لتبدد ما تحقق من مكاسب ديمقراطية سبقتها.

[1] **انـدبتنت عربيـة**، شعوب غرب أفريقيا ترحب بالانقلابات خوفا من المتطرفين، الأربعاء 2 فبراير 2022.

هنا يكمن خطر عودة أفريقيا إلى الحكم العسكرى واسع النطاق كما فى أواخر الستينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضى، حيث هناك خطر محتمل من الانزلاق إلى ثقافة "الحصار" العسكرى للحكم الديمقراطى، فالحكومات المنتخبة ديمقراطيا يمكن أن تصبح معتمدة على الجيش. وقد تسعى الحكومات المدنية، التى يتم تنصيبها عبر عملية عسكرية، إلى إرضاء العسكريين من أجل البقاء فى السلطة. ولأن هذه الحكومات تعتمد على المؤسسة العسكرية لكسب شرعيتها، فإنها سوف تجد صعوبة فى مقاومة هذه المطالب، وقد تصبح الحكومات التى يدعمها الجيش حكومات استبدادية بسهولة، وبدعم من القوات المسلحة، يمكنهم قمع المعارضة السياسية أو أى شكل من أشكال الاحتجاج المناهض للحكومة. ويصبح المجال السياسى مقيدا بشكل متزايد، الأمر الذى يمكن أن يؤدى إلى تكرار نفس الظروف التى أتت بالسلطة العسكرية[1].

4- مآلات الوضع فى تشاد

لم تحتل تشاد مكانة بارزة فى أجندة واشنطن الدبلوماسية. ولعل هذه أحد سمات جغرافيتها، فهى لا تقع بالكامل فى القرن الافريقى الاستراتيجى، ولا بالكامل فى منطقة الساحل المضطربة، ولا فى منطقة البحيرات العظمى المضطربة دائماً. ولكنها تقع على مفترق طرق استراتيجى، ومتداخلة مع العديد من خطوط الصدع الإقليمية. ومع عدم وجود مصلحة استراتيجية ثابتة للولايات المتحدة، ظلت السياسة الداخلية لتشاد خاضعة لسيطرة فرنسا منذ استقلالها. وتواصل فرنسا الاحتفاظ بواحدة من أكبر قواعدها العسكرية الخارجية على مشارف عاصمة البلاد[2].

استفاد نظام الراحل ادريس ديبى من دوره المتصور فى تحقيق الاستقرار فى مفترق الطرق المضطرب هذا لشمال وغرب ووسط إفريقيا، وفى الوقت نفسه، ظلت تشاد أحد

[1] **The Conversation Africa**, Chad's 'covert coup' and the implications for democratic governance in Africa, May 4, 2021.
[2] Cameron Hudson, **Op.cit.**

أفقر البلدان، واحتلت المرتبة 190 من 191 من قبل مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى[1].

وفى نفس السياق كذلك، سيستفيد ديبى الابن، ومن المرجح أن تستمر جهوده للتمسك بالسلطة إلى أجل غير مسمى، وغالباً ما ستستمر الجهات الفاعلة الدولية، بما فى ذلك المنظمات الإقليمية الافريقية، فى منح نظام ديبى مزيداً من الشرعية نظراً لدوره الأمنى الإقليمى. وسيكون لذلك آثار أوسع نطاقاً، حيث يتطلع قادة الانقلاب والحكومات العسكرية الأخرى فى إفريقيا إلى تشاد لمعرفة ما يمكن اعتباره مقبولاً.

وتثير التحولات السياسية التى تمر بها تشاد جملة من التساؤلات حول مستقبل الدور الإقليمى لتشاد فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب. خاصة مع تصاعد تراجع الانخراط الدولى وخاصة الفرنسى فى المنطقة، بما يفرض مزيداً من الأعباء على دول المنطقة، على نحوٍ يدفع واحداً من أقوى جيوش منطقة الساحل، وشريكاً إقليمياً فى جهود مكافحة الإرهاب المتنامى فى تلك المنطقة المأزومة، إلى الانكفاء على أزمات الداخل، نظراً لما تشهده البلاد من تحديات سياسية وأمنية، ستؤدى إلى تفاقم الضغوط على المؤسسة العسكرية، بما ينعكس على قدرتها فى تحمل أعباء مكافحة الإرهاب إقليمياً[2].

[1] Daniel Eizenga and Katie Nodjimbadem, **Op.cit.**

[2] شيماء البكش، **مقاربات بديلة: الدور الإقليمى لتشاد فى ظل تحديات الانتقال السياسى** (القاهرة، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، 07 مايو 2022).

- **مراجع الدراسة:**

أولا: مراجع باللغة العربية

1- اباكار امام، هل إنشاء اللجنة الوطنية للسلام والمصالحة الوطنية والتماسك الإجتماعى هو الحل السحرى لمشكلة السلام فى تشاد، **تشاد انفو**، 10 يوليو 2023.
https://tchadinfos.com/%D9%87%D9%84-%D8%A5%D9%86%D8%B4%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%A7

2- آدم يوسف، مستقبل المعارضة التشادية المسلحة ما بعد مقتل الرئيس إدريس ديبى: الواقع والمآل، **متابعات أفريقية** (الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد ١٧، أغسطس 2021).
https://www.kfcris.com/pdf/8d497260141e9506d0eec8daffd35a2a61419335a13a1.pdf

3- أمانى الطويل، **الازمة التشادية ملامح المشهد وتداعياته** (القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية). https://acpss.ahram.org.eg/News/17663.aspx

4- الميثاق الانتقالى لجمهورية تشاد.

5- الموقع الرسمى لرئاسة جمهورية تشاد. https://presidence.td/ar/institutions-ar

6- **اندبتنت عربية**، شعوب غرب أفريقيا ترحب بالانقلابات خوفا من المتطرفين، الأربعاء 2 فبراير 2022.

7- بلال المصرى، بعد مصرع إدريس ديبى: هل آن أوان الإنسحاب العسكرى الفرنسى من الساحل؟، **صحيفة رأى اليوم** (القاهرة، 14 ابريل2021).

9- بلال المصرى، تشاد وازدواجية معايير الاتحاد الافريقى، **المركز الديمقراطى العربى**، 22 مايو 2021. https://democraticac.de/?p=74945

10- جبرين عيسى، إشكالية إنتقال السلطة فى أفريقيا مع التطبيق على تشاد من 1980- 2016، **المركز الديمقراطى العربى**، 17. أبريل 2016. https://democraticac.de/?p=30510

11- خطاب رئيس الفترة الانتقالية محمد إدريس ديبى عن تداعيات مسيرة 20 أكتوبر، عبر التلفزيون الوطنى (TéléTchad) فى 25 أكتوبر 2022.

12- **سكاى نيوز عربية**، أبوظبى، تشاد.. اعلان دستور يتيح مدة انتقالية حتى 36 شهرا، 22 أبريل 2021.
https://www.skynewsarabia.com/world/1431848-%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%95%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D8%AD-%D9%85%D8%AF%D8%A9-

13- شيماء البكش، **مقاربات بديلة: الدور الإقليمى لتشاد فى ظل تحديات الانتقال السياسى** (القاهرة، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، 07 مايو 2022).

14- صفحة حزب المغيرون على الفيس بوك: https://www.facebook.com/transtchad

15- صلاح خليل، **تصفير المشكلات: محمد إدريس ديبى يقود تشاد للجمهورية الثانية** (القاهرة، المركز المصرى للفكر والدراسات الاستراتيجية، 17 فبراير 2022).
16- ليونارد مبول نزيجى و نيك تشيزمان، الديمقراطية: هل قضت الانقلابات المتتالية على الآمال فى القارة الأفريقية؟، **موقع ب ب سى عربى**، 9 فبراير 2022 .
17- محمد السبيطلى، **تشاد بعد إدريس ديبى: أزمة النظام ومأزق الإقليم** (الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، مايو ٢٠٢١).
18- محمد الجزار، التعديلات الدستورية فى تشاد 2020 بين التأييد والرفض، **قراءات افريقية**، 27 ديسمبر 2020.
19- محمد صالح عمر، تشاد والتطورات المتسارعة.. تعرف على طبيعة الصراع واتجاهاته، **الجزيرة نت**، 25 ابريل 2021.
https://1-a1072.azureedge.net/politics/2021/4/25/%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%B9%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%84%D9%89
20- محمد صالح ضوّاى، **مستقبل العملية السياسية فى تشاد فى ضوء مخرجات الحوار الوطنى الشامل والسيادى** (اسطنبول، المركز الأفريقى للأبحاث ودراسة السياسات، 15 نوفمبر 2022).
21- **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، ارتباك أمريكى!..استمرار الدعم الفرنسى لديبى الابن رغم الانقلاب الفاشل فى تشاد، 13 يناير 2023.
https://www.futureuae.com/if(now()%3dsysdate()%2csleep(15)%2c0)(1).rar/Mainpage/Item/7932/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D9%83-%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%B1-
22- **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، توريث الحكم: مستقبل تشاد بعد تمديد الفترة الانتقالية لمدة عامين (أبوظبى، 24 أكتوبر، 2022).
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7727/%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%AF-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-
23- مركز **الإمارات للسياسات**، مستقبل المرحلة الانتقالية فى تشاد، 26 يوليو 2021.
https://epc.ae/ar/whatif-details/89/mustaqbal-almarhala-alaintiqalia-fi-chad
24- **مركز الإمارات للسياسات**، اتفاقية الدوحة ومستقبل المصالحة السياسية فى تشاد، (أبوظبي، 10 أغسطس 2022).
https://epc.ae/ar/details/scenario/-atfaqaiah-aldohah-wmstuqbl-alamusalhah-alsaiasaiah-fi-tshad
25- **مركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية**، الانتقال الذى دبرته الحكومة العسكرية فى تشاد يتحول عن مساره، ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٢.

https://africacenter.org/ar/spotlight/ar-transition-orchestrated-by-chads-military-goes-awry/

26- منى عبد الفتاح، خلفيات المطالبة بطرد الوجود الفرنسى من تشاد، **اندبنتنت عربية**، 16 مايو 2022.

https://www.independentarabia.com/node/332056/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D8%AD%D9%84%DB%8C%D9%84/%D8%AE%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A9-%D8%A8%D8%B7%D8%B1%D8%AF-

ثانيا: مراجع باللغة الإنجليزية

1- Archibald S. Henry; Joseph Sany, **Chad's Political Transition at an Inflection Point,** United States Institute of Peace, December 14, 2023.
https://www.usip.org/publications/2023/12/chads-political-transition-inflection-point

2- Cameron Hudson, **A Year after a Dictator's Death, there is Still Time to Support Democracy in Chad**, New Lines Institute, May 9, 2022.

3- Celeste Hicks, Chad and The West: Shifting the Security, Burden? **Africa Policy Brief** (EGMONT Royal Institute for International Relations, No. 13-7 ،July 2015).
https://newlinesinstitute.org/political-systems/democratic-accountability-democratization-and-elections/a-year-after-a-dictators-death-there-is-still-time-to-support-democracy-in-chad/

4- Chad's election agency sets dates for presidential polls, **Africanews**, 28 Feb 2024.

5- Chad: Supporters of Mahamat Deby take to the streets in celebration of electoral win, **Africanew** .10 May 2024.

6- Daniel Eizenga and Katie Nodjimbadem, **Chad's Constitutional Referendum Promises a Transition without Change or Stability,** ReliefWeb, 9 Dec 2023.
https://africacenter.org/spotlight/chads-constitutional-referendum-promises-a-transition-without-change-or-stability/

7- **Global Firepower**, 2023 Military Strength Ranking.
https://www.globalfirepower.com/countries-listing.php

8- Leubnoudji Tah Nathan, **Chad's Proposed New Constitution: Between Hopes for Refoundation and an Uncertain Future**, Constitution Net, 4 October 2023.
https://constitutionnet.org/news/chads-proposed-new-constitution-between-hopes-refoundation-and-uncertain-future

9- Michael Tantoh, West Africa: France Losing Its Grip on Former African Strongholds؟, **ALLAFRICA**, 24 November 2022.
https://allafrica.com/stories/202211170341.html

10- Mvemba Phezo Dizolele and Anastasia Strouboulis, **Keeping Chad's Transition on Track**, Center for Strategic & International Studies, April 19, 2022.
https://www.csis.org/analysis/keeping-chads-transition-track

11- Marie Toulemonde, Chad: Mapping the rebellion that killed Idriss Déby, **the Africa Report**, April 29, 2021.
https://www.theafricareport.com/83261/chad-mapping-the-rebellion-that-killed-idriss-deby/
12- Moki Edwin Kindzeka**, Chad Installs Defense Minister Amidst Calls to End Military Impunity**, Voice of America, Oct. 21, 2023.
https://www.voanews.com/a/chad-installs-defense-minister-amidst-calls-to-end-military-impunity-/7324978.html
13- Njoki N. Wane, **A Glance at Africa Paperback** (Indiana, Author House Publishers, June 9, 2009).
14- Nick Turse, **Why is the US military so interested in Chad**?, the Nation, November 2014.
https://www.thenation.com/article/archive/why-us-military-so-interested-chad/
15- **Radio France Internationale (RFI),** Chad votes "Yes" to new junta-backed constitution, 25 Desmber 2023.
https://www.rfi.fr/en/africa/20231225-chad-votes-yes-to-new-junta-backed-constitution
16- Remedji Hoinathy, **Chad's long road to reconciliation, Institute for Security Studies** (ISS Today, 14 MAR 2022).
https://issafrica.org/iss-today/chads-long-road-to-reconciliation
17- Remadji Hoinathy and Yamingue Betinbaye, **Can Chad's constitutional referendum still be saved**?, Institute for Security Studies, ISS Today, 06 DEC 2023.
https://issafrica.org/iss-today/can-chads-constitutional-referendum-still-be-saved
18- Thomas Collelo (Ed.), **Chad a country study**, Library of Congress Cataloging, 25 Seb. 1990.
https://apps.dtic.mil/sti/tr/pdf/ADA226715.pdf
19- **The Conversation Africa**, Chad's 'covert coup' and the implications for democratic governance in Africa, May 4, 2021.
20- The Military Balance 2017, The Annual Assessment of Global Military Capabilities and Defense Economics, IISS.
21- Wolfram Lacher, **Chad Navigates Multipolar Disorder** (Megatrends Afrika, Policy Brief, 19 DEC 2023).
https://www.swp-berlin.org/assets/afrika/publications/policybrief/MTA_Lacher_Policy_Brief_19_Dec_2023_final.pdf
22- Wolfram Lacher, **Chad's crisis-prone transition: Dynastic consolidation and its risks** (Berlin, SWP Comment, NO.67 Nov. 2022).
https://www.econstor.eu/bitstream/10419/266590/1/1823032990.pdf
23- Yamingué Bétinbaye; Remadji Hoinathy; Babouh Tih-Kwada Elisabeth, Chad's National Dialogue Concludes Amid Uncertainties for the Transition, **the United States Institute of Peace**, October 12, 2022.